جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٢١)

دراسة تحليلية لمصادر طلب وعرض العملات الأجنبية فى مصر وأثرها على قيمة العملة الوطنية

باحث رئيسى

أ. د. مجدى محمد خليفة

يوليو ٢٠٠٤

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box:11765

المحتـــويات

المبحـــــث الأول: *تحليل الواقع الراهن لمصادر طلب وعرض العملات الأجنبية في مصر*

أ.د. مجدى خليفـــــة

المبحث الثانى: تحليل مصادر طلب و عرض العملات باســـــــــتخدام نموذج المدخلات و المخرجات .

أ.د. سهير أبو العينين

المبحث الثالث : الإجراءات و السياسات المطلوبة لتحقيق الإســـــــــتقرار فى قيمـــة العملة الوطنية

أ.د. فادية عبد السلام.

مقدمة :

يعتبر سعر صرف العملة الأجنبية هو محصلة تفاعل قوي عرض وطلب علي العملة الأجنبية ، وعلي ذلك فإن تحليل مصادر الطلب والعرض للعملات الأجنبية يعتبر احد الوسائل الهامة لمعرفة تأثيرها علي العملة الوطنية . ويعكس مصادر العرض والطلب علي العملة الأجنبية بنود ميزان المدفوعات بإعتباره مخلص جيد لجميع المعاملات والصفقات بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي خلال العقدين الماضيين عاني ميزان المدفوعات المصري من عجز مستمر مما كان له الأثر المباشر علي إنخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الجنبية هذا بالأضافة الى حجم تجارة مصر الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية مما جعل تأثير الدولار أكبر علي الجنيه المصري . أيضا لقد شهدت الخمس سنوات الماضية تدهور كبيراً في احتياطي النقد الأجنبي لدي البنك المركزي بالإضافة الى تركز هذا الإحتياطي في الدولار ، حيث أن المتتبع لهيكل احتياطي النقد الأجنبي يلاحظ تركزه في عملة واحدة هي الدولار حيث يمثل ٨٥% من الإحتياطي وليست عدة عملات كما يجب ان يكون ، لذا فإن انخفاض الدولار في الأسواق العالمية خلال الخمس سنوات الماضية تبعة أيضا انخفاض في الإحتياطي النقدي ، هذا ويمثل الذهب وحقوق السحب الخاصة نحو ١٥ % .

ويعتبر تأثير الطلب علي العملات الأجنبية وعرضها من المشكلات المثارة الآن علي صعيد الإقتصاد القومي وتأثيرها علي العملة الوطنية وما ظهر جلبا بعد قرارات يناير ٢٠٠٣ حيث أن الملاحظ خلال فترة استقرار اسعار الصرف في مصر من ٩١ حتى نهاية التسعينات لأنه كان دور البنك المركزي قوي ومؤثر في المتغيرات المالية ولكن نظراً لزيادة الضغط علي المتغيرات المالية في نهاية التسعينات في ظل الزمات التى مر بها الاقتصاد القومي ، إنقلب الأمر وأصبح من الضرورة تخفيض العملة المحلية ، وأيضا لم يتفاعل البنك المركزي بشكل ايجابياً خلال عملة التخفيض نظراً لوجود متغيرات اخري خارجة عن نطاق سلطاته فإنخفض سعر الصرف بحدة ليصل الي ٦,١٥ جنيه للدولار بل أدي الى ظهور سوق سوداء نتيجة لأن الدولة تحاول المحافظة علي سعر الصرف من التدهور فإصبحت السوق السوداء لها سعر ٧ جنيه والسوق الموازية لها سعر وهو ٦,١٥ جنيه للدولار . ويرجع ذلك في حقيقة الأمر الى وجود طلب آخر علي العملة الأجنبية في السوق المحلي وهذا يعتبر أخطر ما في الموضوع وهو قيام بعض المؤسسات المحلية بالتعامل بالدولار بدلا من الجنيه مثل تحصيل بعض الرسوم (لبعض المدارس الخاصة والجامعات) من المواطنين مما يتسبب في طلب خفي أخر علي الدولار في السوق المحلي . ايضا يوجد بعض المؤسسات الحكومية تحصل

بعض الرسوم بالدولار وهكذا فإن هذا الطلب يأتي من السوق السوداء بالإضافة إلى عجز القطاع المصرفي من تمويل احتياجات الواردات فتلجأ البنوك للسوق السوداء لتغطية خطابات ضمان العملاء تحت بند " توفير عملة " وهكذا أصبحت للسوق السوداء قنوات تمدها وتغذيها وهذا راجع إلى ضعف قدرة الجهاز المصرفي عن لعب دوره في تجميع المدخرات المحلية واستثمارها بشكل سليم . هذا وقد كان لانخفاض سعر الفائدة في البنوك سواء علي العملة المحلية أو العملات الأجنبية الأثر العكسي، مما يجعله غير مشجع علي الادخار ، فبغض النظر عن سعر الفائدة علي العملات الأجنبية إلا إن رفع سعر الفائدة علي العملة المحلية سوف يشجع مكتنزي الدولار علي تحويله إلى عملة محلية وإخراجه من سجن الاكتناز إلى الاستثمار أي الحد من ظاهرة الدولرة والتي ظهرت خلال الآونة الأخيرة بشكل واضح ، وهذا في حد ذاته وسيلة لزيادة العرض الفعال للعملة الأجنبية حيث انه في حقيقة الأمر الاقتصاد المصري يواجه بمجموعة من المتغيرات تؤثر سلباً علي سعر صرف العملة المحلية .

وتتناول هذه الدراسة بالتحليل مصادر طلب وعرض العملات الأجنبية في مصر وأثرها علي العملة الوطنية ، وذلك لإيضاح الأسباب الحقيقية وراء الانخفاض الذي شهدته العملة الوطنية خلال الآونة الأخيرة من خلال تخليل دقيق لمصادر طلب وعرض العملات الأجنبية مستخدماً أسلوب المدخلات و المخرجات كأحد أساليب التحليل الكمية والانتهاء ببعض السياسات المقترحة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية لهذا فإن الدراسة سوف تتناول المباحث البحثية الآتية :

المبحث الأول : تحليل الواقع الراهن لمصادر طلب وعرض العملات الأجنبية في مصر

المبحث الثاني: تحليل مصادر طلب وعرض العملات باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات

المبحث الثالث: الإجراءات والسياسات المطلوبة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية

فريق البحث :

أ.د / فادية محمد عبد السلام

أ.د / سهير أبو العينين

أ.د / مجدي محمد خليفة — باحث رئيسي

المعاونين:

د/ احمد إسماعيل — خبير اقتصادي

أ. عبد السلام عوض

أ. محب حسن العوضي — وزارة التجارة الخارجية

أ. نجلاء صبحي علام

المبحث الأول

تحليل الواقع الراهن لمصادر طلب وعرض العملات الأجنبية في مصر

تمهيد

ترتبط العملات الأجنبية بالسوق المحلي من خلال جانبي الصادرات والواردات سواء كانت هذه الصادرات او الواردات في صورها المنظورة أم غير المنظورة . ولهذا فإن القطاع الخارجي يعتبر هو القطاع الحاكم عند الحديث عن سعر صرف العملة المحلية ، لهذا فإن العوامل المحددة لعرض وطلب العملات الأجنبية ترتبط برصيد المبادلات بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي سواء كان ذلك في صورة منظورة ام صورة غير منظورة ، ويعكس ذلك في حقيقة الأمر الميزان التجاري وميزان المعاملات الرأسمالية والذي يلخصها ميزان المدفوعات.

ويمثل الطلب علي العملات الأجنبية جانب مدفوعات الواردات سواء كانت سلعية أم خدمية بينما يمثل جانب عرض العملات الأجنبية جانب متحصلات الصادرات وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة تحليل دقيق لكلا الجانبين وإيضاح الفجوة التي تمثل المصدر الحقيقي للضغط علي قيمة العملة المحلية .

أولا : مصادر الطلب علي العملات الأجنبية

تتنوع مصادر الطلب علي العملات الأجنبية في مصر بين الواردات السلعية والواردات الغير سلعية حيث يوضح جدول رقم (١) تطور الواردات السلعية والغير سلعية خلال الفترة من ١٩٩٧/٩٦ وحتى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ والتى تشير الى الأتي :

- ان الواردات السلعية تحتاج سنويا نحو ١٤,٣ مليار دولار كمتوسط الفترة ٩٧-٢٠٠٢ ارتفعت لتصل أعلاها عام ١٩٩٨ حيث بلغ احتياج الواردات السلعية من العملة الأجنبية نحو ١٦,٥مليار دولار وانخفضت ليصل الى أدني حد لها عام ٢٠٠٢ حيث بلغ احتياج الواردات السلعية من العملة الأجنبية نحو ١٢,٥% مليار دولار .

جدول رقم (١)

تطور مدفوعات الواردات خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢ "مليون دولار"

البيان	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	متوسط الفترة	%
- جملة مدفوعات الواردات السلعية	١٣٢٣٣	١٦٥٠٢	١٦٠١٨	١٤٠١٥	١٢٦٣٣	١٢٥٢٤	١٤٣٠٦	١٠٠
- واردات الوقود	٢١٤	٣١٤	٥١٠	١٠٢٢	٥٧١	٤٤٠	٥١٢	%٣,٦
- واردات مواد خام	١٧٠٧	٢١٦٩	٢١٧٩	١٧٠٤	١٦٦٥	١٨٥٠	١٨٧٩	%١٣
- واردات السلع الوسيطة	٥٦٣٦	٧٤٠٠	٧١٤٢	٥٦٠٧	٥١٣٦	٤٨٦١	٥٩٦٤	%٤٢
- واردات السلع الاستثمارية	٣٣٣٩	٢٨٥٨	٢٨١٢	٢٥٣٥	١٩٩٩	١٦٣٨	٢٥٣٠	%١٨
- واردات سلع استهلاكية	٢٣٣٧	٢٦٨٠	٢٦٤٥	٢٥٢٨	٢٣٩٩	٢٥٠٠	٢٥١٥	%١٨
منها سلع معمرة،	٥١٨	٥١٣	٣٩٢	٣٥٨	٣٢٦	٣٣٩	٤٠٨	١٦
سلع غير معمرة	١٨٢٠	٢١٦٧	٢٢٥٠	٢١٦٩	٢٠٧٣	٢١٦١	٢١٠٧	٨٤
- واردات المناطق الحرة	٠٠٠	١٠٨٢	٧٣٠	٦١٩	٨٦٣	١٢٣٥	٩٠٦	%٥,٤
جملة مدفوعات الخدمات	٥٥٢٣	٥٤٠٦	٥٤١٠	٥٤٢٦	٥٩٥٣	٥٩٢٥	٥٦٠٧	
جملة المدفوعات	١٨٧٥٦	٢١٩٠٨	٢١٤٢٨	١٩٤٤١	١٨٥٨٦	١٨٤٤٩	١٩٧٦١	
معدل النمو %	--	١٩,٨	- ٢,٢	- ٩,٣	- ٤,٣	- ٠,٧	٠,٠٦	

* المصدر : حسب وجمع من خلال : وزارة التجارة الخارجية ـ النشرة الاقتصادية من خلال بيانات ميزان المدفوعات ـ اعداد متفرقة .

- تتوزع الواردات السلعية ما بين واردات مواد خام وورادات سلع وسيطة وورادات سلع استثمارية وسلع استهلاكية ولكن يلاحظ الأتي :

* ان واردات السلع الوسيطة وهي السلع التى تدخل في عملية الانتاج هي أشد الواردات احتياجا للعملة الأجنبية وتبلغ احتياجاتها من النقد الأجنبي نحو ٥,٩٦ مليار دولار سنوياً خلال الفترة ٩٧-٢٠٠٢ ويمثل احتياجها نحو ٤٢% من جملة احتياجات الواردات من النقد الأجنبي . ويلاحظ ان احتياجات الواردات الوسيطة اعلي حد لها عام ١٩٩٨ حيث بلغت احتياجاتها من النقد الأجنبي نحو ٧,٤ مليار دولار انخفضت لتصل أقل احتياج لها عام ٢٠٠٢ حيث بلغ احتياجات الواردات الوسيطة من النقد الأجنبي نحو ٤,٨٦ مليار دولار .

* أيضا نجد ان واردات السلع الاستثمارية والاستهلاكية تحتاج الي نحو ٣٦% من جملة احتياجات الواردات الاجمالية حيث بلغ احتياج الواردات من السلع الاستثمارية نحو ٢,٥مليار دولار كمتوسط الفترة ٩٧-٢٠٠٢.

* بلغت أعلي احتياجات من العملة الأجنبية عام ١٩٩٨ للواردات من السلع الاستهلاكية حيث بلغت نحو ٢,٨٦ مليار دولار انخفضت أيضا لتصل الى أدني حد لها عام ٢٠٠١ لتصل نحو ٢,٤مليار دولار ، والملاحظ أيضا ان الواردات الاستهلاكية من السلع غير المعمرة تصل الى نحو ٨٤% من قيمة الواردات الاستهلاكية في حين السلع المعمرة تصل الى نحو ١٦% من قيمة الواردات الاستهلاكية خلال الفترة محل الدراسة .

* في حين نجد ان الواردات من السلع الاستثمارية بلغت أقصي احتياجات لها عام ١٩٩٧ حيث بلغ احتياجها من العملات الأجنبية نحو ٣,٣٤ مليار دولار انخفضت لتصل عام ٢٠٠٢ أقل حد لها حيث بلغ احتياجها من العملة الأجنبية نحو ١,٦ مليار دولار بانخفاض بلغ نحو ٥٢% .

* أيضا بلغ احتياج الواردات من المناطق الحرة نحو ٩٠٦ مليون دولار كمتوسط الفترة ٩٧-٢٠٠٢ بلغ أقصاه عام ٢٠٠٢ حيث بلغ نحو ١,٢٤ مليار دولار وأدناه عام ٢٠٠٠ حيث بلغ نحو ٦١٩ مليون دولار .

علي الجانب الآخر أنه يوجد جانب آخر للطلب علي العملة الأجنبية وهو جانب مدفوعات الخدمات (النقل – السفر – دخل الاستثمار وغيرها) نجد انه يبلغ نحو ٥,٦ مليار دولار كمتوسط الفترة ٩٧-٢٠٠٢ يصل

اقصاه عام ٢٠٠٢ حيث يبلغ الطلب علي العملة الأجنبية نحو ٥,٤ مليار دولار ، وهكذا نجد ان الطلب علي العملات الأجنبية سواء لمدفوعات الخدمات أو مدفوعات الواردات السلعية نحو ٢٠ مليار دولار سنوياً خلال الفترة ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٢ وتذبذت بين الصعود والهبوط حول ٢٠ مليار دولار سنوياً بمعدل نمو سنوي ٠,٠٦% .

وبتحـــليل بيانات الطلب علي العملة الأجنبية كمدفوعات الواردات الغير منظورة (الخدمات) ونجدها كما تتضح من بيانات ميزان المدفوعات كالتالي :

- مدفوعات للنقل
- مدفوعات للسفر
- مدفوعات للاستثمار الأجنبي في مصر مباشر وغير مباشر في صورة فوائد وأقساط
- مصروفات حكومية
- مدفوعات أخري

ونجد ان مدفوعات النقل تمثل نحو ٣٨٢ مليون دولار كمتوسط الفترة الزمنية وتمثل نحو ٦,٨% من جملة مدفوعات الخدمات بينما نجد ان مدفوعات السفر تبلغ متوسط نحو ١,٢ مليار دولار تمثل نحو ٢١,٤% من جملة المدفوعات للواردات الخدمية – أيضا دخل الاستثمار يبلغ متوسط الفترة محل الدراسة نحو ٩٠٠ مليون دولار تمثل نحو ١٦% تقريباً .

بينما تبلغ المصروفات الحكومية نحو ٥٩٩ مليون دولار تمثل نحو ١٠,٧من جملة المدفوعات الخدمية ، وتأتي المدفوعات الأخرى تقريباً في المركز الأول من حيث الأهمية النسبية حيث تبلغ في المتوسط خلال الفترة ٩٧-٢٠٠٢ نحو ٢,٥مليار دولار تمثل نحو ٤٥% من جملة المدفوعات الخدمية ، بل وتأخذ اتجاها عاماً متزايدا خلال الفترة محل الدراسة حيث تصل في أول الفترة الى نحو ١,٩مليار دولار ترتفع لتصل في نهاية الفترة الى ٣,٢ مليار دولار بزيادة بلغت نحو ٦٨% .

وبالرغم من ان المدفوعات الأخري تمثل نحو ٤٥% من جملة المدفوعات الخدمية إلا انه لا يوجد بيان تفصيلي لها في أى من النشرات الرسمية .

ثانيا : مصادر عرض العملات الأجنبية في مصر

تتنوع مصادر عرض العملات الأجنبية في مصر (تنوع محدود) ، حيث تتركز في عدة انشطة وهي علي الترتيب متحصلات من الصادرات السلعية (٢٨%) متحصلات تحويلات (٢٠,٦%) ، متحصلات من السياحة والسفر (١٧,٢%) والمصادر الثلاثة تمثل نحو ٦٥,٨% من جملة متحصلات مصر من العملات الأجنبية .

ويشير جدول رقم (٢) الى هذه المصادر والتى تصل الي ٨ مصادر منهم ثلاث مصادر تمثل نحو ٦٥,٨ % من جملة المتحصلات والتى تبلغ في متوسطها ٢١,٢١ مليار دولار خلال الفترة محل الدراسة والذي يعني وجود فائض كمتوسط الفترة يبلغ نحو ١,٤ مليار دولار .

أيضا يوضح الجدول ان متحصلات العملة الأجنبية من الصادرات السلعية خلال الفترة محل الدراسة تبلغ نحو ٥,٩مليار دولار ، تصل اعلاها عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث تبلغ نحو ٧,١ مليار دولار وادناها في بداية الفترة محل الدراسة حيث تبلغ نحو ٤,٤ مليار دولار عام ١٩٩٩/٩٨ ، وهذا يشير ايضا الى ان عرض النقد الأجنبي من الصادرات السلعية يأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً خلال الفترة محل الدراسة .
أيضا نلاحظ ان متحصلات المجتمع المصري من العملة الأجنبية من ايرادات قناة السويس تبلغ نحو ١,٨ مليار دولار كمتوسط الفترة محل الدراسة تصل اعلاها في بداية الفترة حيث تبلغ ١,٩ مليار عام ٩٦/ ١٩٩٧ وادناها في عام ١٩٩/٩٨ وتصل فى ٢٠٠٢/٢٠٠١ نحو ١,٨مليار دولار مما يشير الى انها تأخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً خلال الفترة محل الدراسة وتمثل نحو ٨,٥% من مصادر عرض العملات الأجنبية في مصر .
وعرض العملات الأجنبية من متحصلات السياحة تبلغ نحو ٣,٦مليار دولار كمتوسط الفترة محل الدراسة وتأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً خلال الفترة محل الدراسة حيث تصل أعلاها عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث تبلغ متحصلات السياحة والسفر نحو ٤,٣ مليار دولار وأدناها عام ١٩٩٨/٩٧ لتصل الى نحو ٢,٩ مليار دولار يشير الجدول الى ان دخل الاستثمار يساهم في عرض العملات الأجنبية بنحو١,٨ مليار دولار كمتوسط الفترة ولكن يأخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً خلال الفترة محل الدراسة حيث يصل اعلي مساهمة له في بداية الفترة حيث تبلغ مساهمته نحو ٢ مليار دولار تناقصت لتصل في نهاية الفترة محل الدراسة الى نحو ٠,٩ مليار دولار .

جدول رقم (٣)

تطور متحصلات العملة الاجنبية خلال الفترة ١٩٩٧/٩٦-٢٠٠٢/٢٠٠١ "مليون دولار"

البيان	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	متوسط الفترة	
								%
متحصلات صادرات سلعية	٥٣٤٥	٥١٢٨	٤٤٤٥	٦٣٨٨	٧٠٧٨	٧١٢١	٥٩١٨	٢٨
متحصلات قناة السويس	١٨٤٩	١٧٧٦	١٧٧١	١٧٨١	١٨٤٣	١٨٢٠	١٨٠٧	٨,٥
متحصلات نقل	٦٨٦	٦٨١	٨٦٦	٨٥٤	٨٦١	٨٩٥	٨٠٧	٣,٨
متحصلات السياحة والسفر	٣٦٤٦	٢٩٤١	٣٢٣٥	٤٣١٤	٤٣١٧	٣٤٢٣	٣٦٤٦	١٧,٢
دخل الاستثمار	٢٠٥٢	٢٠٨١	١٩٣٣	١٨٣٣	١٨٥٠	٩٣٨	١٧٨١	٨,٤
متحصلات حكومية	٢١٦	٣٠٣	٣٠٨	١١٠	١٩٠	١٨٨	٢١٩	١
متحصلات أخري	٢٧٩١	٢٦٧٣	٢٩١٣	٢٥٣٥	٢٦٣٦	٢٣٥٤	٢٦٥٠	١٢,٥
متحصلات تحويلات	٤١٤٥	٤٦٠٠	٤٨٦٩	٤٦٨٠	٣٧٤٢	٤٢٥٢	٤٣٨١	٢٠,٦
اجمالي المتحصلات	٢٠٧٣٠	٢٠١٨٣	٢٠٣٤٠	٢٢٤٩٥	٢٢٥١٦	٢٠٩٩١	٢١٢٠٩	١٠٠
معدل النمو	-	- ٢,٦%	٠,٨٠%	١٠,٦%	٠,٠٩%	- ٦,٨%	٠,٣٠%	-

* المصدر : وزارة التجارة الخارجية – النشرة الأقتصادية – اعداد متفرقة ..

ايضا المتحصلات الأخري تساهم بنحو ٢,٦٥ مليار دولار كمتوسط الفترة ولكنها أيضا تأخذ اتجاها عاما متناقصا خلال الفترة محل الدراسة حيث تصل أعلى مساهمة لها عام ١٩٩٩/٩٨ تبلغ نحو ٢,٩ مليار دولار تناقصت لتصل فى نهاية الفترة نحو ٢,٣ مليار دولار ٠

متحصلات التحويلات تساهم بنحو ٤,٤ مليار دولار فى عرض العملات الأجنبية خلال الفترة ٩٦-٩٧ – ٢٠٠٢/٢٠٠١ كمتوسط ، وتأخذ اتجاها عاما متزايدا خلال الفترة محل الدراسة ٠

ومتحصلات العملة الاجنبية تحقق معدل نمو ضعيف بلغ نحو ٠,٣% خلال الفترة محل الدراسة ، وإن كان يبدو مقارنة بجدول (١) أنه يوجد فائض طفيف بين الطلب وعرض العملات الاجنبية إلا أنه يلاحظ الآتى :-

- أن متحصلات النقل والسياحة والسفر لا يتم تحديدها بدقة لأنها عبارة عن حجز فنادق ، مصروفات سائح أو زائر الى مصر دون وجود مكون نقد أجنبى يستطيع البنك المركزى أن يستخدمه لتدعيم الاحتياطيات من العملة الاجنبية وهى تمثل نحو ١٧,٢% ٠

- متحصلات الصادرات السلعية أيضا تذهب الى حسابات الافراد وعندما يتم فتح حساب لتمويل مدفوعات الواردات يطلب المستورد من البنك تدبير عملة لتغطية الحساب ، ولقد صدر قرار رئيس الوزراء بتوريد ٧٥% من حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبى للبنك المركزى إلا أنه لم يتم تنفيذه حتى كتابة هذه الدراسة وهى تمثل نحو ٢٨% ٠

- متحصلات التحويلات وهى تمثل نحو ٢٠,٦% من جملة المتحصلات هى تحويلات خاصة ومعظم هذه التحويلات يتم إكتنازها ترقبا لارتفاع سعر العملات الاجنبية فى مصر والبعض منها لدى البنوك التجارية وتحت الطلب (حسابات جارية) وليست ودائع للاستثمار نظرا لضعف سعر الفائدة على العملة الاجنبية مما يجعل المودع لا يجد فائدة من وضعها وديعة دين بتركها حساب جارى لا يستطيع البنك التجارى استثمارها وبالتالى حتى فى البنوك التجارية فهى نوع من الاكتناز ٠

ولهذا فإن تحليل جانبى الطلب والعرض من العملات الاجنبية سوف يعطى مؤشرات أخرى على نقاط الضعف التى تواجه الاقتصاد المصرى فى إمكانية التوازن بين مصادر طلب وعرض العملات الاجنبية ٠

ثالثا : التوازن بين الطلب على العملات الاجنبية والعرض منها

حيث يشير جدول رقم (٣) الى موقف ميزان المدفوعات خلال الفترة من ١٩٩٧/٩٦ حتى ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث يلاحظ أن ميزان المدفوعات يحقق عجزا مستمرا فى العملات الاجنبية يتراوح ما بين ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٩٨/٩٧ ثم يتناقص ليصل عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى نحو ٣٤ مليون دولار ثم يتحول الى فائض من خلال بيانات عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ (بيانات أولية) ليصل الى فائض يقدر بنحو ٦١٤ مليون دولار ، ويرجع هذا تناقص العجز خلال عامى ٢٠٠٠/٩٩ ، ٢٠٠١/٢٠٠٠ بزيادة متحصلات النقد الاجنبى من صادرات الخدمات حيث ارتفعت لتصل الى ١١,٤ ، ١١,٧ مليار دولار على الترتيب ، أيضا انخفاض الطلب على العملة الاجنبية من الواردات السلعية ليصل الى نحو ١٦,٤ مليار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠.

ويتركز عرض العملات الأجنبية في مصر في الدولار الأمريكي ، حيث أنه هو العملة الرئيسية لتقييم العملات الأجنبية في مصر وليس سلة عملات كما هو معروف حيث ان احتياطات **النقد الأجنبي** خلال الفترة من ٩٧ حتي ٢٠٠٠ تتركز في الدولار حيث بلغت ١٨,٥ مليار دولار عام ١٩٩٧ ثم انخفضت لتصل عام ٢٠٠٠ نحو ١٢,٩ مليار دولار ، في حين يبلغ احتياطي مصر من الذهب نحو ٦٠٩ مليون دولار عام ١٩٩٧ ينخفض ليصل عام ٢٠٠٠ نحو ٥١١ مليون دولار ، بالأضافة الى حقوق السحب الخاصة SDRS تبلغ قيمة احتياطي مصر منها نحو ١١٣ مليون دولار تنخفض أيضا لتصل عام ٢٠٠٠ نحو ٤٨ مليون دولار ، في حين يرتفع مركز مصر الاحتياطي لدي صندوق النقد الدولي من ٧٣ مليون دولار عام ١٩٩٧ ليصل عام ٢٠٠٠ نحو ١٥٦ مليون دولار ، بهذا نجد أن الاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية لمصر تنخفض من ١٨,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ لتصل الى نحو ١٣,١ مليار دولار عام ٢٠٠٠ (دون حساب قيمة الذهب) ([1]) والتحليل السابق يشير الى مدي قصور عرض العملات الأجنبية عن الوفاء باحتياجات الطلب فيتم الاستهلاك من الاحتياطيات النقدية لهذا فإن سعر الصرف للعملة المحلية مع هذا الضغط أخذ في التدهور خلال الفترة من ٩٧- ٢٠٠٢ حتي جاءت قرارات يناير ٢٠٠٣ وأعلن عن تعويم الجنيه المصري مقابل الدولار وبما تسبب في انخفاضه بسرعة كبيرة ليصل الى ٦,١٥ جنيه للدولار كسعر رسمي وبدأت تظهر سوق سوداء مرة اخري وهي مخالفة لنظام تعويم العملة ، حيث أنه في حالة التعويم تستجيب لعرض وطلب العملات ويصبح سعر واحد يعبر عن زيادة أو نقص العرض والعكس وهي ظاهرة تحتاج الى التحليل ، وسوف نستعرض ميكا ينزم سعر الصرف في مصر خلال نهاية التسعينات وحتى قرارات يناير ٢٠٠٣ .

جدول رقم (٣)

ميزان المدفوعات خلال الفترة ٩٧/٩٦ ـ ٢٠٠٢/٢٠٠١ **(مليون دولار)**

السنوات	مصادر عرض العملات الأجنبية (متحصلات)				مصادر طلب العملات الأجنبية			الفائض أو العجز
	صادرات سلعية	صادرات خدمية	تحويلات	اجمالي	واردات سلعية	واردات خدمية	اجمالي	
٩٧/٩٦	٥٣٤٥	١١٢٤١	٤١٤٥	٢٠٧٣١	١٥٥٦٥	٥٠٤٨	٢٠٦١٣	+١١٨
٩٨/٩٧	٥١٢٨	١٠٤٥٥	٤٦٠٠	٢٠١٨٣	١٦٨٩٩	٥٧٦٤	٢٢٦٦٣	-٢٤٨٠
٩٩/٩٨	٤٤٤٥	١١٠٢٦	٤٨٦٩	٢٠٣٤٠	١٧٠٠٨	٥٠٥٦	٢٢٠٦٤	-١٧٢٤
٢٠٠٠/٩٩	٦٣٨٨	١١٤٢٦	٤٦٨٠	٢٢٤٩٤	١٧٨٦٠	٥٧٩٦	٢٣٦٥٦	-١١٦٢
٢٠٠١/٢٠٠٠	٧٠٧٨	١١٦٩٦	٣٧٤٢	٢٢٥١٦	١٦٤٤١	٦١٠٩	٢٢٥٥٠	-٣٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧١٢١	٩٦١٨	٤٢٥٢	٢٠٩٩١	١٤٦٣٧	٥٧٤٠	٢٠٣٧٧	٦١٤

*** المصدر : وزارة التجارة الخارجية ـ النشرة الاقتصادية ـ أعداد متفرقة ..**

[1]) البنك الأهلي – النشرة الأقتصادية – جدول ٨/٣ – العدد الثاني – المجلد الخامس والخمسون ٢٠٠٢ .

رابعا : الواقع الراهن لسياسة سعر الصرف في مصر .

تناولت الدراسة الواقع الراهن لعرض وطلب العملات الأجنبية في مصر ومصادرها واتضح جلياً مدي القصور الشديد الذي يعانيه الاقتصاد المصري من العملات الأجنبية – ولقد شهدت سياسة السعر الصرف العديد من التغييرات منذ عام بداية سياسة الاصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١ والذي شهد بداية استقرار سعر الصرف خلال هذه الفترة حيث شهدت عدة تحولات في السياسة النقدية خاصة ارتفاع أسعار الفائدة علي الجنيه المصري مما شجع علي التخلي علي العملة الأجنبية واستقرار أسعار الصرف لفترة امتدت حتي عام ١٩٩٧ ، واتسمت هذه الفترة بصدور القانون رقم ٣٨ لعام ١٩٩٤ والخاص بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي حيث كانت أهم ملامح سياسة النقد الأجنبي خلال هذه الفترة كالأتي :

- تم السماح بعمل شركات الصرافة وتغيير العملة بشكل واسع .
- عدم وجود أي قيود علي خروج ودخول النقد الأجنبي للبلاد .
- وجود سوق واحدة لسعر الصرف وسعر واحد سواء في البنوك أو شركات الصرافة .
- تم القضاء علي السوق السوداء لعدم وجود سبب لوجودها .
- يتم الاعلان عن سعر الصرف بشكل دوري وموضوعي .
- حرية فتح حسابات بالنقد الأجنبي للأجانب وحرية حركة الحساب .

اقترنت هذه الفترة بتحرير أسعار الفائدة وارتفاع احتياطيات النقد الأجنبي حتي بلغت نحو ٢٠,٣ مليار دولار عام ١٩٩٧/٩٦ جدول (٤) .

ويشير جدول (٤) الى بعض المؤشرات الاقتصادية التى توضح مدي الضغط الواقع علي الاقتصاد المصري من حيث العملات الأجنبية حيث يلاحظ الأتي :

- تناقص معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي خلال الفترة ٩٦/٩٥ – ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث بدأ ٥% وانتهي في نهاية الفترة ٣,٢% .
- ارتفاع الدين الحكومي والغير مدرج به ديون قطاع الاعمال العام ، حيث ارتفع من ١٢١ مليار جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ ليصل الى ٢٢١ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١
- انخفاض الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية من ١٨,٥ مليار دولار عام١٩٩٦/٩٥ الى ١٤,١ مليار دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ .
- ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة خاصة في النصف الثاني من التسعينات ليصل الى ٩,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وأيضا يتضح ذلك من خلال نسبة العجز الى الناتج المحلي الأجمالي ، فنجد أنه كان ٠,٩% فى منتصف التسعينات ارتفع ليصل في نهاية الفترة الى ٥,٨ % .

جدول (٤)

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة ٩٦/٩٥-٢٠٠٢/٢٠٠١

مليار جنيه	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١
الناتج المحلي الاجمالي أسعارثابتة	١٦٤	٢٦٦	٢٧٧	٢٩٤	٣٠٩	٣٢٠	٣٣٠
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي	٥	٥,٣	٤,١	٥,٤	٥,٩	٣,٤	٣,٢
التضخم السنوي	٨,٣	٤,٨	٤,١	٣,١	٢,٧	٢,٣	٢,٦
اجمالي الدين الحكومي مليار جنيه(١)	١٢١	١٢٥	١٣٧	١٤٧	١٦٤	١٩٥	٢٢١
اجمالي الدين الخارجي مليار دولار	٣١,١	٢٨,٨	٢٨,١	٢٨,١	٢٧,٨	٢٦,٦	٢٨,٢
الاحتياطيات الدولية مليار دولار	١٨,٥	٢٠,٣	٢٠,١	١٨,١	١٥,١	١٤,٢	١٤,١
سعر صرف مقابل الدولار	٣,٣٨	٣,٣٨	٣,٣٨	٣,٣٩	٣,٤٥	٣,٨٥	٤,٤٩
معدل التضخم السنوي %	٧,٣	٦,٢	٤,٣	٣,٨	٢,٨	٢,٤	٢,٥
عجز الموازنة العامة مليون جنيه	٢٩٩٦	٢٣٢٨	٢٨٢٠	٣٩٩٠	٤١٦٢	٨٠١٨	٩٦٢٣
عجز الموازنة% من الناتج المحلي	١,٣٢	٠,٩	١	٢,٩	٣,٩	٥,٦	٥,٨
نسبة خدمة الدين الخارجي(٢)	٨,٢	٨,٢	٨,٥	٧,٢	٧,٦	٧,٣	٩,٥
جملة متحصلات مصر من النقد الاجنبي مليار دولار(٣)	-	٢٠,٧	٢٠,٢	٢٠,٣	٢٢,٥	٢٢,٥	٢١

١- غير مدرج به ديون قطاع الاعمال العام .

٢- عبارة عن النسبة من خدمة الدين الخارجي الى اجمالي الايرادات الجارية من العملة الأجنبية التى تشتمل حصيلة الصادرات السلعية والخدمية مضافا اليها اجمالي التحويلات .

٣- متحصلات مصر من النقد الاجنبي عبارة عن حصيلة الصادرات السلعية والخدمية والتحويلات .

* المصدر: وزارة التجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، اعداد متفرقة ٢٠٠٠/٢٠٠٣ .

- ايضا تذبذب الدين الخارجى حول ٢٨,٤ مليار دولار خلال الفترة الزمنية المذكورة دون انخفاض ملحوظ لتخفيف بعض الضغط على النقد الاجنبى فى مصر ٠

- ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجى وهى تمثل مدفوعات نقدية بالعملة الاجنبية تستهلك نحو ٨% من جملة عرض العملات الاجنبية فى مصر مما يمثل عبء كبير على الاقتصاد المصرى ٠

هذا بالاضافة الى الضغوط الموسمية على الطلب على العملات الاجنبية سواء للواردات السلعية أو السياحة الخارجية أو خلافه ، خاصة مع الأزمات التى مر بها الاقتصاد القومى من ضرب للسياحة الى أزمة القطاع المصرفى والتى ما زالت مستمرة إلى أزمات الشرق الأوسط وما صاحبها من هروب للاستثمارات الأجنبية خارج المنطقة خوفا من احداث المنطقة الى أزمات خاصة بإدارة الاقتصاد المحلى ، وما يتم نشره يوميا على صفحات الجرائد والاعلام من تضارب فى القرارات الاقتصادية وخلافه تجعل ولاشك صاحب رأس المال يفر هاربا من زيادة فجوة عدم اليقين فى المجتمع الى أن جاءت قرارات يناير ٢٠٠٣ لتكون أهم مؤشر على تضارب القرارات الاقتصادية ومنتهى عدم اليقين واللا علم بمجريات الأمور حيث يتم اتخاذ هذا القرار فى مثل ظروف الدولة التى تمر بها آنذاك ، بالاضافة الى جلوس الادارة النقدية كمتفرج ليس له علاقة ويترك السوق بهذا الاسلوب لقوى العرض والطلب والتى فى غير صالح العرض على الاطلاق لضعفه الشديد آنذاك ٠ هذا بالاضافة الى سلبية البنك المركزى فى مواجهه المشكلة دون تدخل ولكن منتظرا ما تسفر عنه الأحداث بالرغم من أنه هو الجهة الوحيدة المخول لها القيام بدور إيجابى لدعم سعر صرف العملة المحلية وحمايتها من التدهور السريع ٠

وعلى أى الأحوال فإن نظم سعر الصرف المستخدمة فى العالم ليست جامدة ولا صفات محددة لاقتصاديات محددة ، ولكن كل نظام اقتصادى يلزمه نظام سعر صرف خاص به فلا يمكن القول أن نظام التثبيت هو أفضل النظم أم نظم التعويم هو الأفضل أو سعر الصرف المرن هو الأفضل ، ولكن يتوقف ذلك على المتغيرات الاقتصادية المتاحة فى الدولة وما يتطلبه عرض وطلب العملات الاجنبية هو الفيصل فى الموضوع ، فعند محاولة تثبيت سعر الصرف أو ربطه بعملة دولة ما فإن ذلك يتطلب مجموعة شروط أهمها :-

- تحقيق معايير مناطق العملة المثلى ٠
- نظام التثبيت أقل ملائمة للدول الكبرى عنه للدول الصغرى ٠
- أن يكون تبادل تجارى قوى مع الدول المطلوب ربط عملتها بها ٠
- أن يكون معدلات التضخم متساوية مع الدولة التى يراد ربط العملة بها ٠
- ضرورة توافر مرونة فى اسواق العملة حتى لا يحدث اضطراب فى سوق العمل أو فى الأسعار ٠
- أهمية وجود بنوك تجارية قوية ٠

ولقد ثبت لدى العديد من الدراسات ان سعر الصرف يعتبر أحد المؤشرات القوية على مدى قوة أوضعف النظام المصرفى وأن الأزمات المصرفية يتبعها أزمات فى سعر الصرف ، وهذا تحليل منطقى لأن وجود نظام مصرفى قوى يستطيع أن يعالج كثير من المشكلات الأساسية التى تمثل ضغطا على عرض العملات الاجنبية بل والطلب عليها أيضا ٠ وهذا يقودنا الى اهمية المراجعة الجيدة لقواعد نظرية سعر الصرف ولما يتطلب ذلك من مراجعة للهيكل المالى للنظام المصرفى ولأهمية دور البنك المركزى فى لعب دور رئيسى فى الحد من تأثير أسعار الصرف على الاقتصاد القومى ٠

والملاحظ خلال فترة استقرار أسعار الصرف فى مصر من ٩١ حتى ١٩٩٧ كان دور البنك المركزى قوى ومؤثر فى المتغيرات المالية ، وعندما بدأ البنك المركزى يقلل من دوره فى ضبط سوق الصرف الاجنبى فى ظل الأزمات التى مر بها الاقتصاد القومى إنقلب الأمر وأصبح من الضرورة تخفيض العملة المحلية ، وأيضا لم يلعب البنك المركزى دورا إيجابيا خلال عملية التخفيض فإنخفض سعر الصرف بحده ليصل الى ٦,١٥ جنيه للدولار بل أدى الى ظهور سوق سوداء نتيجة لان الدولة تحاول المحافظة على سعر الصرف من التدهور فأصبحت السوق السوداء لها سعر ٧ جنيه والسوق الموازية لها سعر وهو ٦,١٥ جنيه للدولار ويرجع ذلك فى حقيقة الأمر الى وجود طلب آخر على العملة الاجنبية فى السوق المحلى وهذا يعتبر أخطر ما فى الموضوع وهو قيام بعض المؤسسات المحلية بالتعامل بالدولار بدلا من الجنيه مثل تحصيل بعض الرسوم (لبعض المدارس الخاصة والجامعات) من المواطنين مما يتسبب فى طلب خفى آخر على الدولار فى السوق المحلى ٠ أيضا يوجد بعض المؤسسات الحكومية تحصل بعض الرسوم بالدولار وهكذا فإن هذا الطلب يأتى من السوق السوداء بالاضافة الى عجز القطاع المصرفى من تمويل احتياجات الواردات فتلجأ عملاء البنوك للسوق السوداء لتغطية احتياجات الواردات تحت بند "توفير عملة" وهكذا أصبحت للسوق السوداء قنوات تمدها وتغذيها وهذا راجع الى ضعف قدرة الجهاز المصرفى عن لعب دوره فى تجميع المدخرات المحلية واستثمارها بشكل سليم٠

أيضا سعر الفائدة فى البنوك سواء على العملة المحلية أو العملات الاجنبية غير مشجع على الادخار ، فبغض النظر عن سعر الفائدة على العملات الاجنبية إلا أن رفع سعر الفائدة على العملة المحلية سوف يشجع مكتنزى الدولار على تحويله الى عملة محلية وإخراجه من سجن الاكتناز الى الاستثمار وهذا فى حد ذاته وسيلة لزيادة العرض الفعال للعملة الاجنبية حيث أنه فى حقيقة الأمر الاقتصاد المصرى يواجه بمجموعة من المتغيرات تؤثر سلبا على سعر صرف العملة المحلية هى :-

- مصادر عرض العملات الاجنبية فى مصر يشوبها الكثير من عدم اليقين بمعنى عند تناول ايرادات السياحة لا يستطيع أحد أن يجزم بأن ايرادات السياحة كما هى منشورة لأنه لا يدخل البنوك أى من هذه الايرادات ، فالسائح يأتى الى مصر ومعه دولارات ويتم تقدير المتحصلات من السائح بواقع ١٢٠ دولار للسائح فى الليلة ٠ وهذا التقدير حقيقة قد يكون سليم أو غير سليم ولكن المشكلة بأن هذه المبالغ قد تمول السوق السوداء طالما وجدت ، بالاضافة الى أنه فى ظل هذا التخفيض قد تنخفض هذه القيمة للنصف وبالتالى فإن ايرادات السياحة قد لا تكون دقيقة ٠

- أيضا تغطية البنوك لخطابات الاعتمادات الاستيرادية ١٠٠% قد يؤدى الى تدبير عملة باستخدام السوق السوداء ، وهذا يمثل ضغط على الجهاز المصرفى وثغرات فى سوق العملات الاجنبية .
- ربط الجنيه بالدولار وهو ما تسبب فى هذا التدهور الكبير نظرا لأن حجم التجارة مع الولايات المتحدة الامريكية مازال محدودا بالاضافة الى أن حجم التجارة الخارجية مع دول السوق الأوروبية يتعدى ٦٥% من حجم التجارة الخارجية المصرية ومع ذلك لا يتم ربط الجنيه باليورو وفى ظل الاقتصاديات الضعيفة النامية يجب تنوع سلة العملات ويجب الربط وفقا لحجم التعامل فى التجارة الخارجية حتى لا تؤثر الصدمات الخارجية للعملة على العملة المحلية .
- أيضا تقييد معدل التضخم فى ظل إنهيار سعر الصرف للعملة قد لا يكون فى صالح سعر الصرف فى المدى القصير ، ولكنه فى مثل هذه الأحوال قد يتضح بتبنى معدلات تضخم مرتفع بض الوقتّ حتى يمكن احداث توازن لسعر صرف العملة المحلية كما حدث فى البرازيل والمكسيك .

ولهذا فإنه عادة ما يتم استبدال تثبيت سعر الصرف بنظام التعويم ، وتعويم سعر الصرف غالبا ما يكون تعويم غير نظيف وإن كان فى الأغلب فإن الدول تحاول أن تتعامل معه على أن تعويم نظيف ، ولكن جميع الدول التى لديها سعر صرف مرن أى معوم غالبا ما تتدخل من آن لآخر للتصحيح بما فيهم الولايات المتحدة الامريكية ، وغالبا ما يتم تعويم سعر الصرف بدرجات متفاوتة ، ولكن عملية التعويم عادة ما يكون لها بعض الآثار الجانبية خاصة على معدل التضخم وزيادة اسعار السلعة المحلية وزيادة المستوى العام للأسعار وهذا يتضح كالآتى :-

- يؤثر سعر الصرف الحقيقى فى السعر النسبى بين السلع المحلية والاجنبية والذى يؤثر بدوره على كل من الطلب المحلى والاجنبى على السلع المحلية ومن ثم على الطلب الكلى ومعدل التضخم .
- أيضا سعر الصرف يؤثر على أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة المحلية والتى يتم إدراجها فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين .

وهذا فى المدى القصير يمكن عن طريق التعويم المدار تلافى معظم المشكلات والتغلب عليها فى حدود وإمكانيات الاقتصاد القومى ، ولكن تكمن المشكلة فى المدى الطويل حيث يحتاج الى سياسات نقدية ومالية للتغلب على تدهور العملة من خلال هوامش التعويم سواء كانت هوامش زاحفة أم هوامش مراقبة وذلك لتفادى تقلبات كبيرة أو انحرافات كبيرة .

فلقد أوضح أندريا فيلاسكو (١) أن البنوك المركزية تستطيع أن تستخدم هذه الهوامش للحد من التقلبات والانحرافات الكبيرة كما حدث فى عدة دول مثل البرازيل وكولومبيا وشيلى حيث حدث ارتفاع حقيقى فى سعر الصرف فاستخدمت البنوك المركزية هذه الهوامش ولم تتردد فى توسيعها عند الضرورة استجابة لضغوط السوق ، وهو الأمر الذى منع حدوث بعض وليس كل مشاكل الهوامش ذات الحدود الثابتة .

---

١) أندريا فيلاسكو : اسعار الصرف فى الأسواق الناشئة ، التعويم نحو المستقبل ، ورقة عمل رقم ٤٦ ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، نوفمبر ٢٠٠٠ .

وعلى أى الأحوال فإن عملية التعويم سواء كانت تعويم نظيف أم تعويم مدار فإن الأمر يستلزم معه بعض الاحتياطيات التى يجب مراعاتها قبل هذه القرارات أهمها الآتى :

- أهمية توازن ميزان المدفوعات ولمدة لا تقل عن ٥ سنوات .
- أن يتاح لدى البنك المركزى احتباطيات نقدية من العملة الاجنبية تمكنه من التدخل عند اللزوم .
- أن يوجد لدى الدولة احتياطيات استراتيجية من السلع الأساسية تكفى لمدة ١٢ شهر على الأقل .
- أن يكون لدى السلطات النقدية حزمة من التوصيات والاجراءات التى تساعد على عدم تدهور سعر العملة المحلية عند التعويم .
- أن يكون لدى الدولة جهاز مصرفى مستعد لمواجهة أى تقلبات شديدة فى الأسواق .

وعلى ذلك لا يجوز ما بين ليلة وعشية تقرير تعويم سعر الصرف ولكن يحتاج الى خطة طويلة وخطوات اصلاحية وهيكلية قبل البدء فى عملية تحرير أو تعويم سعر الصرف المحلى .

خامسا : أثر قرار تعويم سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية

لقد واجهت مصر خلال النصف الثانى من التسعينات ثلاث أزمات طاحنة وهى حادثة الأقصر وما تبعها من انخفاض لايرادات السياحة وانخفاض أسعار البترول العالمية وأزمة دول شرق آسيا وما تبعها من زيادة للواردات المصرية من دول شرق آسيا .

الأزمات الثلاث السابقة أدت بشكل أو بأخر الى الحد من المعروض النقدى من العملات الاجنبية والضغط على الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزى من العملات الاجنبية بالاضافة الى بعض المشكلات الاقتصادية المحلية والتى أدت بدورها الى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات السلعية .

كل هذا جعل إدارة الاقتصاد القومى تفكر جديا فى تحرير سعر الصرف وكانت تظن أنها تلقى بهذا العبء على كاهل السوق المحلى إلا أن عدم تكامل السياسات الاقتصادية والمالية أدى نتائج لم تكن تتوقعها .

حيث أنه بمجرد الاعلان عن تعويم سعر الصرف ، أدى الى تدهور سريع فى سعر الصرف بل وخلق سوق سوداء لم تتوقعها الادارة فى ذلك الوقت ، حيث تدهور سعر صرف الدولار من ٥,٤٢ جنيه فى يناير ٢٠٠٣ الى ٦,١٧ جنيه للدولار فى يوليو ٢٠٠٣ ، بالاضافة الى ظهور أزمات اقتصادية كبيرة خاصة فى السلع الاستراتيجية والتى كانت من المفروض على واضعى السياسة ومتخذى القرار تأمين السلع الاستراتيجية أولا قبل الاعلان عن التعويم أو التخفيض كما حدث فعلا.

حاليا لايجوز اجراءات قمعية أو خلافه للحد من تدهور سعر الصرف ولكن يتطلب الأمر حاليا مجموعة من الاجراءات والإصلاحات الهيكلية فى النظام النقدى والمصرفى تزيد من كفاءة استخدام العملات الأجنبية واستغلال المعروض منها استخدام جيد والحد من الطلب

عليها بالشكل السليم . ولكن فى حقيقة الأمر فإن تخفيض سعر صرف العملة المحلية له آثار إيجابية على الاقتصاد فيما لو أن الاقتصاد القومي اقتصاد مرن لديه علاقات جيدة مع الاقتصاديات الدولية وتنحصر هذه الآثار في الآتي :-

- عند تخفيض العملة فإن قيمة الصادرات تنخفض مقومة بالعملة الأجنبية وبالتالى يزيد الطلب عليها ، وهذا يتطلب قطاع انتاجى مرن وقوى ينتج ما يحتاجه الاقتصاد الدولى ، ويكون لديه دراسات باحتياجات المستهلك الخارجى ويستطيع أن يطور خطوط انتاجه لتتفق والاحتياجات الدولية ، وهذا يساعد على زيادة الطلب على الصادرات كما حدث فى أزمة دول شرق آسيا .
- عند تخفيض العملة يزيد الطلب السياحي على مصر وبالتالي يزيد عدد السائحين وتزيد إيرادات السياحة مقومة بالعملة المحلية ، حيث تنخفض تكاليف المعيشة للسائحين ومع عوامل الجذب والمناخ الموجودة فى مصر فإننا نتوقع زيادة فى تدفق إعداد السائحين .
- سوق الأوراق المالية سيشهد تدفقا للاستثمارات نظرا لانخفاض قيمة الأسهم مقومة بالعملة المحلية وتنشيط أسهم الشركات مما يؤدى الى زيادة رواج سوق الأوراق المالية، ولكن فى نفس الوقت يؤدى الى خسائر حاملي الأسهم القدامى عند تحويلهم قيمة الأسهم أو قيمة الأرباح الى عملة أجنبية لتصديرها للخارج .
- تخفيض قيمة العملة يؤدى الى ارتفاع قيمة أسعار الواردات فيحد من الواردات خاصة الاستهلاكية منها ، ولكن يزيد من المستوى العام للأسعار نتيجة ارتفاع أسعار الواردات الوسيطة وارتفاع أسعار المنتجات بشكل عام ، خاصة وأن الميل الحدي للاستيراد في مصر مرتفع وأيضا الميل الحدى للاستهلاك مما يؤثر سلبا على مستوى المعيشة بشكل عام ، وهذا يتطلب تدخلا حكوميا بزيادة دخول الأفراد حتى يتمكنوا من مواجهة الارتفاع فى مستوى الأسعار .
- تخفيض قيمة العملة يؤدى الى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة نظرا للأعباء التي سوف تفرض عليها من قبل زيادة سعر صرف العملة الوطنية سواء زيادة دخول الأفراد أو أعباء الدين الخارجي أو زيادة قيمة السلع المستوردة، خاصة الأساسية، أيضا ارتفاع تكلفة الاستثمارات المحلية .
- انخفاض سعر العملة الوطنية قد يحد مؤقتا من تدفق الاستثمار الاجنبى ، نظرا للتخوف من التدهور السريع فى العملة المحلية ولكن مع استقراء سعر العملة مستقبلا والقضاء على السوق السوداء بترك شركات الصرافة تعمل بشكل مشروع وحدوث توازن بين طلب وعرض العملات الأجنبية ، فإن الاستثمار الاجنبى سوف يتدفق بشكل أفضل من ذي قبل نظرا لانخفاض التكلفة المحلية وهذا يتطلب الكثير من الإجراءات النقدية والبنكية والاقتصادية .

المبحث الثانى

تحليل مصادر طلب و عرض العملات بإستخدام نموذج المدخلات و المخرجات

تمهيد :

إن تحليل مصادر طلب وعرض النقد الأجنبى فى مصر يمثل أهمية خاصة اتضحت فى الآونة الأخيرة مع أزمات الصرف الأجنبى وارتفاع الأسعار العالمية ، والتى أدت إلى تعرض الاقتصاد القومى لهزات عنيفة نتج عنها ارتفاع تكلفة الانتاج وبالتالى ارتفاع أسعار السلع المستوردة والمحلية ، مما شكل ضغوطاً متزايدة على كل من ميزان المدفوعات وعلى مستوى معيشة الأفراد . والواقع أن تحسين ميزان المدفوعات وتخفيف أثر تغيرات الأسعار العالمية على الاقتصاد المصرى يقتضى العمل فى إتجاهى زيادة الصادرات (زيادة عرض النقد الأجنبى) وتخفيض الواردات (تقليل الطلب على النقد الأجنبى) ، ويتطلب ذلك تحليل مصادر طلب وعرض النقد الأجنبى بشكل تفصيلى على كل من المستوى القومى وعلى مستوى القطاعات ، وأيضا على المستوى الإجمالى للواردات وتفصيلها على مجالات الاستخدام المختلفة ، وهو ما يشكل الهدف الأساسى لهذا الجزء من الدراسة

ولتحقيق الهدف المشار إليه تستخدم الدراسة أسلوب تحليل المدخلات والمخرجات بما يمكن من تحديد مدى مساهمة كل من القطاعات المختلفة فى تحقيق الصادرات ، وأيضاً مدى احتياج كل من هذه القطاعات للواردات اللازمة للإنتاج ، أخذاً فى الاعتبار علاقات التشابك بين القطاعات ، وكذلك احتياجات كل من الاستهلاك النهائى والاستثمار للواردات من القطاعات المختلفة ، والأوزان النسبية التى توضح مراكز النقل فى كل من جانبى الصادرات والواردات باستخداماتها المختلفة وفى القطاعات المختلفة .

تستخدم الدراسة أحدث جدول مدخلات ومخرجات متاح فى مصر ، وهو الجدول (الفعلى) الذى تم إعداده فى وزارة التخطيط لعام ١٩٩٩/٩٨ ، ويقسم الاقتصاد القومى إلى ٣٢ قطاع ، ويتميز بأنه يضم مصفوفة تفصيلية للواردات بأنواعها المختلفة (الوسيطة والنهائية) ، وهى تمثل أهمية كبرى فى التحليل المستهدف فى هذه الدراسة ، وذلك مقارنة بالأرقام الاجمالية للواردات فى المصادر الاحصائية الأخرى . وإلى جانب الجدول المشار إليه ، اعدت وزارة التخطيط جدول مدخلات ومخرجات آخر لنفس العام ١٩٩٩/٩٨ بقدر أكبر من التفصيل حيث يتكون من ٤٨ قطاع . إلا أن هذا الجدول الأخير لا يتضمن المصفوفة التفصيلية للواردات ، ولذا فإن هذا الجدول تستخدمه الدراسة فقط فى إعطاء نظرة تفصيلية لبعض النتائج التى يتم الوصول إليها باستخدام الجدول الأول الذى أشرنا إليه سابقاً.

١- هيكل الصادرات :

يحقق قطاع النقل والمواصلات (شاملاً قناة السويس) أعلى قيمة للصادرات ، حيث تبلغ نسبة صادراته حوالى ٣٠,٦ % من إجمالى الصادرات ، ويوضح أيضاً الجدول رقم (١) الذى يتضمن ترتيباً تنازلياً للقطاعات من حيث نسب مساهمتها فى الصادرات ، أن قطاع التجارة والمال والتأمين يأتى فى المرتبة الثانية ويساهم بحوالى ١٦% ويليه المطاعم والفنادق (السياحة) بنسبة ١٢,٨% ويلاحظ أن مجموع أنشطة الصناعة تساهم بحوالى ٢٣% من الصادرات ، وتقدمها صناعة منتجات البترول بنسبة ٩,٤% ثم الملابس الجاهزة بنسبة ٣,٧٧% .

وبمراجعة الجدول التفصيلى (أ،ب) ، نلاحظ أن قناة السويس وحدها تساهم بحوالى ١٤% من جملة الصادرات ، وباقى قطاع النقل والمواصلات يساهم بالنسبة الباقة أى ١٦,٦% . وبفصل قطاعات التجارة والمال والتأمين نجد أن التجارة وحدها تساهم بنسبة ١٣% تقريباً من جملة الصادرات ، وبالتالى فإن الصادرات من خدمات أنشطة المال والتأمين لا تتجاوز ٣% يستوعبها كلها تقريباً قطاع المال ٢,٩% وفى إطار الصناعات الكيماوية والتى تساهم بنسبة ٢,٢٢% من الصادرات ، نجد أن الأدوية تمثل نسبة ٠,٤٤ ، والبتروكيماويات بنسبة ٠,٢٢% ، والنسبة الباقية ١,٣٤% تمثلها باقى الصناعات الكيماوية . أما الصناعات الغذائية والتى تمثل صادراتها ١,٧٩% من جملة الصادرات فإن ١,٠٢% منها من يمثلها قطاع تهيئة (الغلال-الأرز - الأعلاف) وباقى الصناعات الغذائية ٠,٥٤% .

٢- هيكل الواردات :

فيما يتعلق بتقسيم الواردات فيما بين وسيطة ونهائية نلاحظ أن الواردات الوسيطة تشكل حوالى ٦٠% من جملة الواردات ، والواردات النهائية تنقسم إلى واردات استهلاكية بنسبة ١٥,٦% ، واستثمارية بنسبة ١٩,٤% ، و٥% تمثلها واردات بفرض إعادة التصدير وتغير فى المخزون ونستعرض فيما يلى الهيكل القطاعى للواردات بأنواعها المختلفة ، وذلك من واقع المصفوفة التفصيلية للواردات الملحقة بجدول المدخلات والمخرجات الذى يقسم الاقتصاد القومى إلى ٣٢ قطاع .

٢-١ الواردات الكلية من السلع المقابلة لناتج القطاعات المختلفة :

تحتل الواردات من الصناعات الكيماوية أكبر نسبة (١٢,٣%) فى إجمالى الواردات الكلية ، ويليها الآلات الكهربائية بنسبة ١١,٨٧% ثم الانتاج الزراعى النباتى بنسبة ١٠% ، وتبلغ نسبة الواردات من كل من الصناعات المعدنية الأساسية والصناعات الغذائية حوالى ٨% . ويوضح الجدول رقم (٢) الهيكل القطاعى للواردات الكلية وكذلك تقسيم الواردات الكلية من ناتج القطاعات المختلفة ما بين واردات وسيطة ونهائية . ويتضح من الجدول أن أكثر من ٩٠% من واردات كل من المناجم والمحاجر والتجارة والمال والتأمين والورق والكرتون تذهب لأغراض الاستخدام الوسيط ، وأكثر من ٨٥% من

جدول (1)

هيكل الصادرات

القطاع	الترتيب	حجم الصادرات مليون جنيه	%
نقل ومواصلات	1	14188.99	30.68
تجارة ومال وتأمين	2	7350.55	15.89
مطاعم وفنادق	3	5934.84	12.83
البترول الخام والغاز الطبيعى	4	5236.31	11.32
منتجات البترول	5	4338.40	9.38
الملابس الجاهزة وأحذية جلدية	6	1743.37	3.77
خدمات شخصية وأخرى	7	1253.77	2.71
الصناعات الكيماوية	8	1029.12	2.22
الصناعات الغذائية	9	825.75	1.79
الغزل والنسيج	10	791.15	1.71
الصناعات المعدنية الأساسية	11	716.19	1.55
الحلج والكبس	12	707.31	1.53
الزراعة – نباتى	13	631.55	1.37
صناعات متنوعة	14	407.11	0.88
مصنوعات من خامات غير معدنية	15	308.78	0.67
المناجم والمحاجر	16	151.86	0.33
المنتجات المعدنية	17	121.28	0.26
منتجات تقطير الفحم	18	106.25	0.23
آلات كهربائية	19	76.02	0.16
الورق والكرتون ومنتجاتها	20	67.23	0.15
الكاوتشوك ومنتجاته	21	62.99	0.14
الخشب والأثاثات الخشبية	22	58.26	0.13
الجلود والصناعات الجلدية	23	44.75	0.10
الطبع والنشر	24	32.32	0.07
الزراعة – حيوانى	25	28.28	0.06
آلات غير كهربائية	26	19.75	0.04
وسائل نقل	27	15.19	0.03
المشروبات	28	7.55	0.02
السجاير والسيجار وخلافه	29	0.72	0.00
كهرباء	30	0.00	0.00
تشييد وصيانة	31	0.00	0.00
إسكان ومرافق	32	0.00	0.00
جملة		46255.62	100.00

جدول (1) ب

هيكل تفصيلي للصادرات

القطاعات	صادرات بالمليون جنيه	%	الترتيب
نقل ومواصلات واتصالات	7662.885	16.57	1
قناة السويس	6526.106	14.11	2
التجارة	5974.76	12.92	3
المطاعم والفنادق	5934.838	12.83	4
البترول الخام والغاز الطبيعى	5236.309	11.32	5
منتجات البترول	4338.399	9.38	6
الملابس الجاهزة واحذية جلدية	1743.369	3.77	7
المال	1341.746	2.90	8
خدمات شخصية واخرى	1253.771	2.71	9
الغزل والنسيج	791.151	1.71	10
الحلج والكبس	707.309	1.53	11
الزراعة -نباتى	631.548	1.37	12
باقى الكيماوية	620.909	1.34	13
تهيئة (الغلال-الأرز- الأعلاف)	469.668	1.02	14
الألمونيوم ومنتجاته	433.199	0.94	15
صناعات متنوعة	407.108	0.88	16
الحديد والصلب ومنتجاته	263.922	0.57	17
باقى الصناعات الغذائية	249.73	0.54	18
الأدوية والمستحضرات الدوائية	205.18	0.44	19
الخزف والصينى ومنتجاته	191.328	0.41	20
المناجم والمحاجر	151.862	0.33	21
المنتجات المعدنية	121.275	0.26	22
منتجات تقطير الفحم	106.245	0.23	23
الأسمدة	102.783	0.22	24
البتروكيماويات	100.243	0.22	25
الآلآت الكهربائية	76.022	0.16	26
الزيوت النباتية	68.219	0.15	27
الورق والكرتون ومنتجاتهما	67.228	0.15	28
الكاوتشوك ومنتجاته	62.99	0.14	29
الخشب والأثاث الخشبية	58.26	0.13	30
باقى م. من خامات غير معدنية	52.888	0.11	31
الزجاج ومنتجاته	52.583	0.11	32
الجلود والصناعات الجلدية	44.754	0.10	33
تكرير السكر	38.135	0.08	34
التامين	34.047	0.07	35
الطبع والنشر	32.315	0.07	36
الزراعة -حيوانى	23.471	0.05	37
الآلآت غير الكهربائية	19.75	0.04	38
المصنوعات غير الحديدية	19.072	0.04	39
وسائل نقل	15.186	0.03	40
الأسمنت	11.978	0.03	41
المشروبات	7.545	0.02	42
الزراعة -سمكى	4.81	0.01	43
السجاير والسيجار وخلافه	0.721	0.00	44
كهرباء	0	0.00	45
تشييد وصيانة	0	0.00	46
الإسكان	0	0.00	47
المرافق	0	0.00	48
اجمالى	46255.616	100.00	

جدول(2)

هيكل الواردات الكلية

القطاع	الترتيب	حجم الواردات مليون جنيه	% للاجمالى القومى	الواردات الوسيطة	% لاجمالى الواردات من القطاع	الواردات النهائية	% لاجمالى الواردات من القطاع
الصناعات الكيماوية	1	10261.894	12.33	8845.075	86.19	1416.82	13.81
الات كهربائية	2	9872.067	11.87	3886.007	39.36	5986.06	60.64
الزراعة -نباتى	3	8510.982	10.23	7012.644	82.40	1498.34	17.60
الصناعات المعدنية الأساسية	4	7230.81	8.69	6224.844	86.09	1005.97	13.91
الصناعات الغذائية	5	6652.976	8.00	3027.031	45.50	3625.95	54.50
الات غير كهربائية	6	6299.449	7.57	1389.405	22.06	4910.04	77.94
وسائل نقل	7	4923.758	5.92	2853.29	57.95	2070.47	42.05
مطاعم وفنادق	8	3842.6	4.62	61.311	1.60	3781.29	98.40
تجارة ومال وتامين	9	3510.301	4.22	3176.274	90.48	334.03	9.52
الخشب والاثاثات الخشبية	10	3337.495	4.01	2471.312	74.05	866.18	25.95
صناعات متنوعة	11	2970.757	3.57	507.472	17.08	2463.29	82.92
الورق والكرتون ومنتجاتهما	12	2492.88	3.00	2263.815	90.81	229.07	9.19
مصنوعات من خامات غير معدنية	13	2061.956	2.48	1471.867	71.38	590.09	28.62
منتجات البترول	14	1854.189	2.23	1389.628	74.95	464.56	25.05
المناجم والمحاجر	15	1658.734	1.99	1566.578	94.44	92.16	5.56
الغزل والنسيج	16	1646.818	1.98	1442.081	87.57	204.74	12.43
المنتجات المعدنية	17	1549.615	1.86	620.626	40.05	928.99	59.95
نقل ومواصلات وقناة السويس	18	1172.1	1.41	670.784	57.23	501.32	42.77
الكاوتشوك ومنتجاته	19	936.926	1.13	574.566	61.32	362.36	38.68
خدمات شخصية واخرى	20	906.7	1.09	322.84	35.61	583.86	64.39
الزراعة - حيوانى	21	878.491	1.06	401.987	45.76	476.50	54.24
الملابس الجاهزة واحذية جلدية	22	373.853	0.45	97.787	26.16	276.07	73.84
الطبع والنشر	23	115.597	0.14	86.78	75.07	28.82	24.93
السجاير والسيجار وخلافه	24	67.562	0.08	0	0.00	67.56	100.00
الجلود والصناعات الجلدية	25	44.177	0.05	30.028	67.97	14.15	32.03
الحلج والكبس	26	9.873	0.01	8.259	83.65	1.61	16.35
منتجات تقطير الفحم	27	9.705	0.01	5.916	60.96	3.79	39.04
المشروبات	28	9.279	0.01	0.175	1.89	9.10	98.11
البترول الخام والغاز الطبيعى	29	0	0.00	0.000	0.00	0.00	0.00
كهرباء	30	0	0.00	0	0.00	0.00	0.00
تشييد وصيانة	31	0	0.00	0	0.00	0.00	0.00
اسكان ومرافق	32	0	0.00	0	0.00	0.00	0.00
جملة		83201.544	100.00	50408.38	60.59	32793.16	39.41

واردات الصناعات الكيماوية والمعدنية الأساسية والغزل والنسيج تستخدم لأغراض الاستهلاك الوسيط ، أما الواردات لأغراض الاستخدام النهائى فهى تشكل ١٠٠% من واردات السجاير والسيجار وحلاقة ، وأكثر من ٩٠% من واردات المطاعم والفنادق والمشروبات .

أما القطاعات التى تكاد تتساوى فيها نسب الاستخدام الوسيط النهائى فى الصناعات الغذائية والمنتجات المعدنية والانتاج الزراعى الحيوانى .

٣-٢ الواردات الاستهلاكية

تمثل الواردات التى تتجه لأغراض الاستهلاك النهائى حوالى ١٥,٦% من جملة الواردات .

وفى إطار الواردات الاستهالاكية نجد أن النسبة الكبرى (٢٩%) تمثلها واردات المطاعم والفنادق (السياحة) ، وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الانفاق على السياحة الدينية فى مصر .

وتمثل الواردات من الصناعات الغذائية حوالى ٢٤,٧% من جملة الواردات ، أى أن قطاعى السياحة والصناعات الغذائية يمثلان أكثر من ٥٠% من جملة الواردات ، يليهم الانتاج الزراعى النباتىبنسبة ٩,٦% . ويوضح جدول (٣) الهيكل القطاعى للواردات الاستهلاكية .

٣-٣ الواردات الاستثمارية

من الطبيعى أن تشكل الآلات النسبة الكبرى من الواردات لأغراض الاستثمار ، وتبلغ هذه النسبة حوالى ٦٢% ، منها ٣٦% للآلات الكهربائية و ٢٦% للآلات غير الكهربائية ، ويليهم فى الترتيب الصناعات المتنوعة بنسبة ١٢,٥% ، تقتصر الواردات الاستثمارية على ناتج ١٧ قطاع فقط من القطاعات المختلفة ، منهم ٧ قطاعات لا تزيد الواردات منهم مجتمعين على ٤,٥% من جملة الواردات الاستثمارية .

٣-٤ الواردات الوسيطة

يلاحظ من الهيكل القطاعى للواردات الوسيطة أنها أقل تركزاً من كل من الواردات الاستهلاكية والاستثمارية .

وتشكل الواردات من الصناعات الكيماوية أكبر نسبة فى الواردات الوسيطة وهى حوالى ١٧,٥٥% ، ونظراً للوزن النسبى الكبير للواردات الوسيطة فى جملة الواردات فى مصر ، فأنه كما لاحظنا فيما سبق أن الواردات من الصناعات الكيماوية تشكل أيضاً النسبة الكبرى فى الواردات الكلية .

وتمثل الواردات الوسيطة من الانتاج الزراعى النباتى حوالى ١٤% من جملة الواردات الوسيطة ، وهى فى الأغلب تتكون من القمح والحبوب الزيتية .

جدول (3) (بالمليون جنيه)

هيكل الواردات الاستهلاكية

القطاع	الواردات الاستهلاكية	%	الترتيب
مطاعم وفنادق	3781.29	28.90	1
الصناعات الغذائية	3237.14	24.74	2
الزراعة -نباتى	1256.74	9.61	3
منتجات البترول	771.26	5.89	4
الات غير كهربائية	464.96	3.55	5
صناعات متنوعة	430.19	3.29	6
مصنوعات من خامات غير معدنية	405.23	3.10	7
الصناعات الكيماوية	378.29	2.89	8
الزراعة - حيوانى	322.01	2.46	9
المنتجات المعدنية	318.70	2.44	10
نقل ومواصلات وقناة السويس	292.71	2.24	11
وسائل نقل	212.72	1.63	12
الكاوتشوك ومنتجاته	206.10	1.58	13
الصناعات المعدنية الأساسية	182.96	1.40	14
الات كهربائية	170.00	1.30	15
الغزل والنسيج	149.38	1.14	16
الخشب والأثاثات الخشبية	106.33	0.81	17
المناجم والمحاجر	92.16	0.70	18
الورق والكرتون ومنتجاتهما	84.00	0.64	19
خدمات شخصية واخرى	76.01	0.58	20
الملابس الجاهزة وأطية جلدية	65.75	0.50	21
الطبع والنشر	23.26	0.18	22
تجارة ومال وتأمين	17.30	0.13	23
السجاير والسيجار وخلافه	13.98	0.11	24
الجلود والصناعات الجلدية	12.22	0.09	25
المشروبات	8.04	0.06	26
منتجات تقطير القحم	3.79	0.03	27
الحلج والكبس	1.61	0.01	28
البترول الخام والغاز الطبيعى	0.00	0.00	29
كهرباء	0.00	0.00	30
تشييد وصيانة	0.00	0.00	31
اسكان ومرافق	0.00	0.00	32
اجمالى	13084.12	100.00	

هيكل الواردات الاستثمارية

القطاع	الواردات الاستثمارية	%	الترتيب
الات كهربائية	5821.22	36.01	1
الات غير كهربائية	4188.64	25.91	2
صناعات متنوعة	2019.84	12.49	3
وسائل نقل	1018.94	6.30	4
الصناعات المعدنية الأساسية	619.43	3.83	5
المنتجات المعدنية	589.89	3.65	6
خدمات شخصية وأخرى	507.85	3.14	7
الصناعات الكيماوية	376.61	2.33	8
الخشب والأثاثات الخشبية	341.43	2.11	9
تجارة ومال وتأمين	316.72	1.96	10
مصنوعات من خامات غير معدنية	160.69	0.99	11
الزراعة - حيوانى	152.11	0.94	12
الكاوتشوك ومنتجاته	36.38	0.23	13
الطبع والنشر	5.56	0.03	14
الملابس الجاهزة وأطية جلدية	5.05	0.03	15
الورق والكرتون ومنتجاتها	3.40	0.02	16
الزراعة - نباتى	1.73	0.01	17
الحلج والكبس	0.00	0.00	18
المناجم والمحاجر	0.00	0.00	19
البترول الخام والغاز الطبيعى	0.00	0.00	20
الصناعات الغذائية	0.00	0.00	21
المشروبات	0.00	0.00	22
السجاير والسيجار وخلافه	0.00	0.00	23
الغزل والنسيج	0.00	0.00	24
الجلود والصناعات الجلدية	0.00	0.00	25
منتجات البترول	0.00	0.00	26
منتجات تقطير القحم	0.00	0.00	27
كهرباء	0.00	0.00	28
تشييد وصيانة	0.00	0.00	29
نقل ومواصلات	0.00	0.00	30
مطاعم وفنادق	0.00	0.00	31
إسكان ومرافق	0.00	0.00	32
اجمالى	16165.486	100.00	

هيكل الواردات الوسيطة

القطاع	الواردات الوسيطة	%	الترتيب
الصناعات الكيماوية	8845.075	17.55	1
الزراعة - نباتى	7012.644	13.91	2
الصناعات المعدنية الأساسية	6224.844	12.35	3
الات كهربائية	3886.007	7.71	4
تجارة ومال وتأمين	3176.274	6.30	5
الصناعات الغذائية	3027.031	6.01	6
وسائل نقل	2853.29	5.66	7
الخشب والأثاثات الخشبية	2471.312	4.90	8
الورق والكرتون ومنتجاتها	2263.815	4.49	9
المناجم والمحاجر	1568.578	3.11	10
مصنوعات من خامات غير معدنية	1471.867	2.92	11
الغزل والنسيج	1442.081	2.86	12
منتجات البترول	1389.628	2.76	13
الات غير كهربائية	1389.405	2.76	14
نقل ومواصلات	670.784	1.33	15
المنتجات المعدنية	620.626	1.23	16
الكاوتشوك ومنتجاته	574.568	1.14	17
صناعات متنوعة	507.472	1.01	18
الزراعة - حيوانى	401.987	0.80	19
خدمات شخصية وأخرى	322.84	0.64	20
الملابس الجاهزة وأطية جلدية	97.787	0.19	21
الطبع والنشر	86.78	0.17	22
مطاعم وفنادق	61.311	0.12	23
الجلود والصناعات الجلدية	30.028	0.06	24
الحلج والكبس	8.259	0.02	25
منتجات تقطير القحم	5.916	0.01	26
المشروبات	0.175	0.00	27
البترول الخام والغاز الطبيعى	0	0.00	28
السجاير والسيجار وخلافه	0	0.00	29
كهرباء	0	0.00	30
تشييد وصيانة	0	0.00	31
إسكان ومرافق	0	0.00	32
اجمالى	50408.382	100.00	

جدول (3) ب

هيكل تفصيلي للمدخلات من الواردات الوسيطة

القطاعات	المدخلات من الواردات الوسيطة	%	الترتيب
التجارة	5281.59	10.48	1
تهيئة (الغلال-الأرز- الأعلاف)	4941.89	9.80	2
تشييد وصيانة	4884.18	9.69	3
نقل ومواصلات واتصالات	2705.47	5.37	4
وسائل نقل	2621.30	5.20	5
باقى الصناعات الغذائية	2568.15	5.09	6
باقى الكيماوية	2567.15	5.09	7
الملابس الجاهزة وأحذية جلدية	2553.33	5.07	8
الخشب والأثاث الخشبية	1833.57	3.64	9
الغزل والنسيج	1780.81	3.53	10
باقى م. من خامات غير معدنية	1673.01	3.32	11
خدمات شخصية وأخرى	1582.91	3.14	12
الآلآت الكهربائية	1523.54	3.02	13
الزراعة -نباتى	1368.21	2.71	14
الحديد والصلب ومنتجاته	1220.60	2.42	15
صناعات متنوعة	1072.44	2.13	16
الطبع والنشر	1015.02	2.01	17
السجاير والسيجار وخلافه	1004.71	1.99	18
المنتجات المعدنية	970.77	1.93	19
المطاعم والفنادق	756.77	1.50	20
الأدوية والمستحضرات الدوائية	659.92	1.31	21
الزيوت النباتية	612.20	1.21	22
الورق والكرتون ومنتجاتهما	512.00	1.02	23
كهرباء	500.26	0.99	24
الألمونيوم ومنتجاته	386.26	0.77	25
المال	341.62	0.68	26
المشروبات	334.62	0.66	27
الآلآت غير الكهربائية	332.35	0.66	28
منتجات تقطير الفحم	316.89	0.63	29
الخزف والصينى ومنتجاته	305.89	0.61	30
الكاوتشوك ومنتجاته	253.99	0.50	31
الأسمنت	248.05	0.49	32
تكرير السكر	223.43	0.44	33
الجلود والصناعات الجلدية	222.12	0.44	34
المصنوعات غير الحديدية	168.79	0.33	35
البترول الخام والغاز الطبيعى	165.13	0.33	36
الأسمدة	160.52	0.32	37
الحلج والكبس	159.76	0.32	38
الزجاج ومنتجاته	91.13	0.18	39
المناجم والمحاجر	88.65	0.18	40
البتروكيماويات	87.67	0.17	41
الزراعة -حيوانى	85.04	0.17	42
قناة السويس	83.52	0.17	43
منتجات البترول	74.84	0.15	44
الزراعة -سمكى	40.57	0.08	45
التامين	18.55	0.04	46
المرافق	6.43	0.01	47
الإسكان	2.78	0.01	48
اجمالى	50408.37	100.00	

٣-٥ مصفوفة الواردات الوسيطة والتشابكات القطاعية

توضح مصفوفة الواردات الوسيطة فى جدول الواردات الفعلية أنه فى إطار التشابكات بين القطاعات المختلفة فى مجال الاستهلاك الوسيط من الواردات ، نجد أن أكبر خلية فى المصفوفة تتمثل فى استهلاك قطاع الصناعات الغذائية من الواردات من الانتاج الزراعى النباتى ، وهى فى الغالب واردات من القمح والحبوب الزيتية .

أما ثانى أكبر خلية فى المصفوفة تتمثل فى الاستهلاك الوسيط الذاتى لقطاع التجارة والمال والتأمين ، يليها استهلاك قطاع التشييد والصيانة من الواردت من الصناعات المعدنية الأساسية .

يلاحظ أيضاً من الجدول أن الواردات من كل من الصناعات الكيماوية والمعدنية الأساسية والورق والكرتون والآلات بنوعيها ووسائل النقل وكذلك منتجات البترول تدخل فى الاستهلاك الوسيط لكل القطاعات بلا استثناء .

أما قطاعى الكهرباء والتشييد فلا توجد لها أية واردات وسيطة ، وإن كان يلاحظ فى الفترة القصيرة الماضية أن هناك شركات تشييد وبناء أجنبية بذات تدخل السوق المصرية .

أما الواردات من القطاعات الأخرى فتتفاوت درجة تركزها فى ساتهلاك القطاعات المختلفة

وفيما يتعلق بدرجة تنوع استهلاك كل من القطاعات المختلفة من الواردات الوسيطة نجد أن كل من قطاعى الصناعات الغذائية والكيماوية يعدا أكثر القطاعات تنوعاً فى استهلاكهم الوسيط من المدخلات من الواردت من القطاعات المختلفة ، أما أكثر القطاعات تركزاً فى استهلاكهم الوسيط فهى البترول الخام والحلج والكبس ومنتجات تقطير الفحم والآلات بنوعيها .

٣- الميزان التجارى للقطاعات المختلفة

بمقارنة أرقام الصادرات للقطاعات المختلفة والواردات الكلية المناظرة لهذه القطاعات يمكن تقدير الميزان التجارى لكل من هذه القطاعات وذلك بحساب الفرق بين الصادرات والواردات ، والذى يمكن اعتباره مؤشراص لمدى مساهمة القطاعات المختلفة فى فائض أو عجز الميزان التجارى .

ويوضح جدول (٤) تقديرات مؤشر الميزان التجارى للقطاعات المختلفة ، ويتضح من الجدول أن عشرة قطاعات فقط تحقق فائضاً ، بمعنى أن صادرات هذه القطاعات تزيد عن الواردات منها .

ويتحقق أكبر رقم للفائض فى قطاع النقل والمواصلات ويليه قطاع البترول الخام والغاز الطبيعى ثم قطاعات التجارة ومنتجات البترول والسياحة والملابس الجاهزة على التوالى .

أما أكبر القطاعات تحقيقاً للعجز فى الميزان التجارى فهو قطاع الآلات الكهربائية يليه قطاع الصناعات الكيماوية ثم الانتاج الزراعى النباتى والصناعات المعدنية الأساسية والآلات غير الكهربائية والصناعات الغذائية على التوالى .

وتعبر المؤشرات السابقة عن مصادر طلب وعرض العملة الأجنبية المرتبطة بالتصدير والاستيراد من ناتج القطاعات المختلفة ، إلا أن يمكن حساب بعض المؤشرات الأخرى التى توضح مقدار
ما يستهلكه كل قطاع من واردات وسيطة (من ناتج قطاعات مختلفة) كمدخلات لازمة لعملية الانتاج ، وحجم الواردات الوسيطة التى ترتبط بشكل مباشر بحجم صادرات القطاع ، ومنها يمكن حساب مؤشر يوضح المساهمة الصافية لصادرات كل قطاع فى ميزان النقد الأجنبى على المستوى القومى يكون وذلك بحساب الواردات اللازمة لانتاج كل وحدة صادرات من القطاعات المختلفة ، أو بمعنى آخر المدفوعات من النقد الأجنبى المقابلة لكل وحدة نقد أجنبى يتم تحصيلها نتيجة التصدير من كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى . ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى :
يتضمن جدول المدخلات والمخرجات بيانات عن إجمالى المستلزمات المستوردة التى يستهلكها كل قطاع كمدخلات وسيطة لازمة لتحقيق حجم معين من الانتاج الإجمالى ، وهو بدوره الحجم المطلوب لتحقيق حجم معين من الطلب النهائى (الناتج المحلى).
وإذ اعتبرنا أن المدخلات من الواردات المطلوبة من الناحية الفنية للقيام بعملية الانتاج لا ترتبط بنوعية الاستخدام النهائى للناتج ، فإنه يمكن تقدير المدخلات من الواردات اللازمة لانتاج حجم معين للصادرات باستخدام نسبة الصادرات إلى الطلب النهائى وذلك كما يلى :

إذا اعتبرنا أن :

IMXI- معين من الصادرات فى القطاع I من الواردات اللازمة لتحقيق حجم المدخلات

Exi - حجم الصادرات للقطاع (I)
IMYi – المدخلات من الواردات اللازمة لتحقيق الطلب النهائى للقطاع (I)
Yi - حجم الطلب النهائى للقطاع (I)
فإن :

$$IMYi * (Exi / Yi)) = IMXi$$

ويمكن حساب الواردات اللازمة لكل وحدة صادرات لكل من القطاعات المختلفة (IMXU) على النحو التالى :

$$Exi \quad IMXi / = \quad IMXUi$$

ويصور الجدول (٤) نتائج حساب هذه المؤشرات باستخدام جدول التشابك القطاعى الذى ينقسم إلى ٣٢ قطاع ، كما يصور الجدول ((٤)ب) نتائج حساب هذه المؤشرات للجدول المفصل إلى ٤٨ قطاع يوضح جدول (٤) أن قطاع الصناعات الغذائية هو أكثر القطاعات استهلاكا للمدخلات المستوردة ، يليه التجارة والمال والتأمين ثم التشييد والصيانة ثم الصناعات الكيماوية ثم النقل والمواصلات وبحساب المدخلات الوسيطة المستوردة المرتبطة بحجم صادرات القطاعات المختلفة نجد أن صادرات قطاع النقل

والمواصلات تتطلب أكبر حجم من المدخلات المستوردة ، يليه التجارة والمال ثم المطاعم والفنادق ثم الصناعات الكيماوية .

وفيما يتعلق بالواردات اللازمة لكل وحدة صادرات ، والتى يمكن اعتبارها تكلفة وحدة الصادرات من النقد الأجنبى ، يوضح جدول (٤) أن كل وحدة نقد أجنبى تحققها صادرات قطاع منتجات تقطير الفحم تكلف الاقتصاد القومى مدفوعات قدرها ٢,٠٦ وحدة نقد أجنبى مقابل مدخلات مستوردة ، المدفوعات المقابلة لوحدة صادرات كل من الآلات الكهربائية وغير الكهربائية تزيد عن الواحد الصحيح ، وهو ما يعنى أن صادرات هذه القطاعات الثلاثة تكبد الاقتصاد القومى خسارة صافية من النقد الأجنبى بدلاً من أن تضيف اليها ، وإن كان يجب ملاحظة أن صادرات هذه القطاعات تمثل نسبة ضئيلة جداً فى جملة الصادرات .

أما أقل تكلفة نقد أجنبى لوحدة الصادرات فتتحقق فى قطاع الانتاج الحيوانى (٠,٠٠٩) ، وأن كان هذا القطاع أيضاً صادراته ضئيلة جداً .

وبالنسبة للقطاعات ذات المساهمة المرتفعة فى التصدير نجد أن أقل تكلفة لوحدة الصادرات تتحقق فى قطاع منتجات البترول (٠,٠١٢) يليه البترول الخام والغاز الطبيعى ثم الخدمات الشخصية ثم التجارة والمال ثم النقل والمواصلات – وفى إطار القطاعات الصناعية تحقق صادرات الملابس الجاهزة أقل تكلفة مدخلات مستوردة (٠,١٤) .

ويوضح جدول (٤ب) أن هناك حقائق أخرى تتضح عندما تريد درجة تفصيل التقسيم القطاعى، توضح المؤشرات المحسوبة فى هذا الجدول أن قطاع الأسمنت مصدر حجماً ضئيلاً من الصادرات وهو يمثل كل الطلب النهائى من هذا القطاع الذى يذهب معظم انتاجه للاستهلاك الوسيط ، إلا أن كل وحدة نقد أجنبى من حصيلة صادرات الأسمنت تكلف الاقتصاد القومى ٢٠,٧ وحدة نقد أجنبى مقابل المدخلات المستوردة اللازمة لتحقيق هذا القدر من الصادرات – وهذه نتيجة تعد غريبة وشاذة ، وربما يكون مرجعها أخطاء فى تقديرات جدول المدخلات والمخرجات ، أما لو كنت البيانات صحيحة فإن ذلك يعنى أن الامتناع عن تصدير الأسمنت يوفر للدولة ١٩ وحدة نقد أجنبى لكل وحدة صادرات يتم الغاؤها .

ويلاحظ أيضاً أنه فى الجدول التفصيلى زاد عدد القطاعات التى تزيد فيها تكلفة النقد الاجنبى عن الواحد الصحيح لكل وحدة صادرات ، وهذه القطاعات هى : باقى الصناعات الكيماوية (خلاف الأدوية والبتروكيماويات) والمنتجات المعدنية ، بالاضافة إلى منتجات تقطير الفحم والآلات غير الكهربائية .

يلاحظ أيضاً ارتفاع التكلفة المقابلة لوحدة الصادرات فى صناعة الأسمدة (٠,٩٣) والورق والكرتون (٠,٨٨٦) ، والحديد والصلب (٠,٧٢) .

أما أقل تكلفة فهى مازالت فى قطاع منتجات البترول والبترول الخام ، وفى قطاعات الخدمات المالية والشخصية والسياحة وأيضاً النقل والمواصلات . وفى إطار الصناعة أقل تكلفة فى قطاعى الملابس الجاهزة والغزل والنسيج .

جدول (4) احتياجات القطاعات من الواردات و ارتباطها بالصادرات

(بالمليون جنيه)

	القطاع	الحجم الكلى للصادرات	الحجم الكلى للواردات من ناتج مماثل للقطاعات	الميزان التجارى الصادرات الكليه - الواردات الكليه	اجمالى مدخلات القطاع من الواردات الوسيطه	اجمالى الطلب النهائى	المدخلات من الواردات الوسيطه المرتبطه بالصادرات	الصادرات - الواردات الوسيطه المرتبطه بالصادرات	الواردات الوسيطه اللازمه لكل وحده صادرات
1	الزراعة - نباتى	631.55	8510.98	-7879.43	1368.21	21395.643	40.39	591.16	0.0639
2	الزراعة - حيوانى	28.28	878.49	-850.21	125.61	12812.789	0.28	28.00	0.0098
3	الحلج والكبس	707.31	9.87	697.44	159.76	742.945	152.10	555.21	0.2150
4	المناجم والمحاجر	151.86	1658.73	-1506.87	88.65	456.773	29.47	122.39	0.1941
5	البترول الخام والغاز الطبيعى	5236.31	0.00	5236.31	165.13	5791.571	149.30	5087.01	0.0285
6	الصناعات الغذائية	825.75	6652.98	-5827.22	8345.67	28193.966	244.43	581.32	0.2960
7	المشروبات	7.55	9.28	-1.73	334.62	1680.133	1.50	6.04	0.1992
8	السجاير والسيجار وخلافه	0.72	67.56	-66.84	1004.71	4354.681	0.17	0.55	0.2307
9	الغزل والنسيج	791.15	1646.82	-855.67	1780.81	9998.755	140.91	650.24	0.1781
10	الملابس الجاهزة وأخرى جلدية	1743.37	373.85	1369.52	2553.33	18231.755	244.16	1499.21	0.1400
11	الخشب والأثاثات الخشبية	58.26	3337.50	-3279.24	1833.57	3394.022	31.47	26.79	0.5402
12	الورق والكرتون ومنتجاتها	67.23	2492.88	-2425.65	512.00	577.948	59.56	7.67	0.8859
13	الطبع والنشر	32.32	115.60	-83.28	1015.02	3157.249	10.39	21.93	0.3215
14	الجلود والصناعات الجلدية	44.75	44.18	0.58	222.12	497.86	19.97	24.79	0.4461
15	الكاوتشوك ومنتجاته	62.99	936.93	-873.94	253.99	353.841	45.21	17.78	0.7178
16	الصناعات الكيماوية	1029.12	10261.89	-9232.78	3475.26	6102.94	586.02	443.10	0.5694
17	منتجات البترول	4338.40	1854.19	2484.21	74.84	6225.888	52.15	4286.25	0.0120
18	منتجات تطوير الفحم	106.25	9.71	96.54	316.89	153.675	219.08	-112.84	2.0620
19	مصنوعات من خامات غير معدنية	308.78	2061.96	-1753.18	2318.07	3621.232	197.66	111.12	0.6401
20	الصناعات المعدنية الأساسية	716.19	7230.81	-6514.62	1775.65	3345.48	380.13	336.07	0.5308
21	المنتجات المعدنية	121.28	1549.62	-1428.34	970.77	926.724	127.04	-5.76	1.0475
22	الات غير كهربائية	19.75	6299.45	-6279.70	332.35	297.254	22.08	-2.33	1.1181
23	الات كهربائية	76.02	9872.07	-9796.05	1523.54	2632.976	43.99	32.03	0.5786
24	وسائل نقل	15.19	4923.76	-4908.57	2621.30	5349.236	7.44	7.74	0.4900
25	صناعات متنوعة	407.11	2970.76	-2563.65	1072.44	1878.973	232.36	174.75	0.5708
26	كهرباء	0.00	0.00	0.00	500.26	2860.515	0.00	0.00	0.0000
27	تشييد وصيانة	0.00	0.00	0.00	4884.18	33471.231	0.00	0.00	0.0000
28	نقل ومواصلات	14188.89	1172.10	13016.89	2788.99	28377.168	1394.53	12794.46	0.0983
29	تجارة ومال وتأمين	7350.55	3510.30	3840.25	5641.76	57708.89	718.61	6631.95	0.0978
30	مطاعم وفنادق	5934.84	3842.60	2092.24	756.77	7363.937	609.91	5324.93	0.1028
31	إسكان ومرافق	0.00	0.00	0.00	9.21	5987.4	0.00	0.00	0.0000
32	خدمات شخصية وأخرى	1253.77	906.70	347.07	1582.91	25478.379	77.89	1175.88	0.0621
	اجمالى	46255.6	83201.5	-36945.9	50408.36	303421.829	5838.19	40417.43	0.1262

جدول (4) ب احتياجات الصادرات من الواردات

	القطاعات	صادرات بالمليون جنيه	المدخلات من الواردات الوسيطة	الطلب النهائى	صيب الصادرات من الواردات الوسيطة	الصادرات - الواردات الوسيطة	الواردات الوسيطة لكل وحدة صادرات
1	الزراعة -نباتى	632	1368	21396	40	591	0.064
2	الزراعة -سمكى	5	41	4105	0	5	0.010
3	الزراعة -حيوانى	23	85	8708	0	23	0.010
4	الحلج والكبس	707	160	743	152	555	0.215
5	المناجم والمحاجر	152	89	457	29	122	0.194
6	البترول الخام والغاز الطبيعى	5236	165	5792	149	5087	0.029
7	تكرير السكر	38	223	1331	6	32	0.168
8	تهينة (الغلال-الأرز- الأعلاف)	470	4942	14747	157	312	0.335
9	الزيوت النباتية	68	612	1285	32	36	0.476
10	باقى الصناعات الغذائية	250	2568	10831	59	191	0.237
11	المشروبات	8	335	1680	2	6	0.199
12	السجاير والسيجار وخلافه	1	1005	4355	0	1	0.231
13	الغزل والنسيج	791	1781	9999	141	650	0.178
14	الملابس الجاهزة واحذية جلدية	1743	2553	18232	244	1499	0.140
15	الخشب والأثاث الخشبية	58	1834	3394	31	27	0.540
16	الورق والكرتون ومنتجاتهما	67	512	578	60	8	0.886
17	الطبع والنشر	32	1015	3157	10	22	0.321
18	الجلود والصناعات الجلدية	45	222	498	20	25	0.446
19	للكاوتشوك ومنتجاته	63	254	354	45	18	0.718
20	الأدوية والمستحضرات الدوائية	205	660	3367	40	165	0.196
21	الأسمدة	103	161	173	95	7	0.928
22	البتروكيماويات	100	88	169	52	48	0.520
23	باقى الكيماوية	621	2567	2394	666	-45	1.072
24	منتجات البترول	4338	75	6226	52	4286	0.012
25	منتجات تقطير الفحم	106	317	154	219	-113	2.062
26	الاسمنت	12	248	12	248	-236	20.709
27	الزجاج ومنتجاته	53	91	380	13	40	0.240
28	الخزف والصينى ومنتجاته	191	306	651	90	101	0.470
29	باقى م. من خامات غير معدنية	53	1673	2578	34	19	0.649
30	الحديد والصلب ومنتجاته	264	1221	1695	190	74	0.720
31	الألمونيوم ومنتجاته	433	386	907	184	249	0.426
32	المصنوعات غير الحديدية	19	169	743	4	15	0.227
33	المنتجات المعدنية	121	971	927	127	-6	1.048
34	الالات غير الكهربائية	20	332	297	22	-2	1.118
35	الألات الكهربائية	76	1524	2633	44	32	0.579
36	وسائل نقل	15	2621	5349	7	8	0.490
37	صناعات متنوعة	407	1072	1879	232	175	0.571
38	كهرباء	0	500	2861	0	0	0.000
39	تشييد وصيانة	0	4884	33471	0	0	0.000
40	نقل ومواصلات واتصالات	7663	2705	21851	949	6714	0.124
41	قناة السويس	6526	84	6526	84	6443	0.013
42	التجارة	5975	5282	48351	653	5322	0.109
43	المال	1342	342	8946	51	1291	0.038
44	التأمين	34	19	412	2	33	0.045
45	المطاعم والفنادق	5935	757	7364	610	5325	0.103
46	الإسكان	0	3	5015	0	0	0.000
47	المرافق	0	6	972	0	0	0.000
48	خدمات شخصية واخرى	1254	1583	25478	78	1176	0.062
	اجمالى	46256	50408	303422	7685	38571	0.166

المبحث الثالث

الإجراءات و السياسات المطلوبة لتحقيق الإستقرار في قيمة العملة الوطنية

المتتبع لتطور نظام الصرف الأجنبي في مصر خلال الخمسة عشر عاما الماضية والتى تم استعراضها فى المبحث الأول – يلاحظ انها قد طبقت نظما مختلفة لسعر الصرف – فبعد ان كانت تتبع سياسة تتسم بتعدد أسعار الصرف قامت الدولة في عام ١٩٩١ بتوحيد وتخفيض سعر الصرف وتثبيته بهدف السيطرة علي معدل التضخم أي أن الجنيه المصري ظل هو محور الارتكاز للسياسة الاقتصادية خلال التسعينات، هذا وقد اثبتت التجربة صعوبة استهداف استقرار سعر الصرف وفي ذات الوقت التوفيق بينه وبين الأهداف الأخري المرتبطة بالنشاط الاقتصادي خاصة حجم ومعدل نمو الاجماليات النقدية ومستوي وهيكل اسعار الفائدة فضلاً عن المواءمة بين السياستين النقدية والمالية.

الأمر الذى برر التخلي عن نظام تثبيت سعر الصرف واستبداله بنظام متحرك ، ولذلك تم اتباع نظام للتثبيت المتحرك لسعر الصرف Adjustable peg حتى يتم التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الأخري – هذا وقد ادي استمرار تصاعد الضغط علي الجنيه الى ظهور سوق غير رسمية في الدولار مما مهد لأعلان تعويم سعر الصرف في يناير ٢٠٠٣ – ويتمثل التحدي الحالى في العمل علي انجاح هذا النظام الجديد .

ولقد كان لتحرير سعر صرف الجنيه وما تلي ذلك من تداعيات تأثيراً كبيراً علي معدل ونمط التدفقات الخارجية وتوازناتها الكلية – حيث بدأ ميزان المدفوعات في التحسن التدريجي – حيث انخفض عجز الميزان التجاري من ٧,٥ مليار دولار في ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى نحو ٦,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ والذي يفسر في ضوء ارتفاع قيمة صادرات البترول من ٢,٣ مليار دولار الى ٣,٢ مليار دولار كما زادت الصادرات غير النفطية من ٤,٧ مليار الى ٥ مليار دولار وفي ذات الوقت زادت الواردات قليلاً من ١٤,٦ مليار الى ١٤,٨ مليار دولار ، وفيما يتعلق بميزان الخدمات فقد حقق فائضاً صافياً قدره ٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ مقابل ٣,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وذلك نتيجة الزيادة في ايرادات قناة السويس ومتحصلات السياحة نتيجة لهذه التطورات فإن عجز ميزان السلع والخدمات انخفض من ٣,٨ مليار دولار الى ١,٧ مليار دولار ([1]) وعلي الرغم من أن ذلك يمثل تقدماً محسوساً ويتزامن مع انخفاض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار ولذلك بدرجة اكبر مقابل اليورو – إلا ان هناك حقائق لابد من ذكرها :

١- انه لا زال هناك عجزاً مزمناً في الميزان التجاري يبرز ضعف الصادرات غير النفطية في حين ان الواردات تنمو بمعدلات قد تكون منتظمة وهو ما يعكس عدم القدرة علي زيادة الصادرات مع زيادة الواردات والذي يعكس شدة الاعتماد في قطاعات التصدير علي الواردات الوسيطة حيث يبرز المبحث الثاني ان الواردات الوسيطة هي المسئول الرئيسي بنسبة ٦٠% من الطلب علي العملة الأجنبية ومن ثم اوضحت المؤشرات عن مصادر طلب وعرض العملة الأجنبية ان اكبر القطاعات تحقيقاً للعجز في الميزان التجاري هي قطاع الآلات الكهربائية يليه

[1]) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن عام ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ ، اكتوبر ٢٠٠٣ .

الصناعات الكيماوية ثم الانتاج الزراعي والنباتي والصناعات المعدنية الاساسية والآلات غير الكهربائية والصناعات الغذائية كذلك فإن صادرات قطاع النقل والمواصلات تتطلب اكبر حجم من المدخلات المستوردة ، يليه التجارة والمال ثم المطاعم والفنادق ثم الصناعات الكيماوية ايضا هناك قطاعات ذات مساهمة مرتفعة في التصدير وتتكلف اقل تكلفة لوحدة الصادرات تتمثل في قطاع البترول والغاز الطبيعي ثم الخدمات الشخصية ثم التجارة والمال والنقل والمواصلات – وفي اطار القطاعات الصناعية تحقق صادرات الملابس الجاهزة اقل تكلفة مدخلات مستوردة من ناحية هناك قطاعات ثلاثة تكبد الاقتصاد خسارة صافية من النقد الأجنبي تتمثل في قطاع منتجات تقطير الفحم والآلات الكهربائية وغير الكهربائية. هذه الصورة تعكس ان مشكلة عجز الميزان التجاري هي مشكلة هيكلية وتستدعي اجراءات العلاج اعادة الهيكلة الانتاجية .

٢- ان هناك اثاراً سلبية قد صاحبت تخفيض سعر صرف الجينه وهي ارتفاع معدل التضخم (معبراً عنه بواسطة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) بنسبة ٤,١% خلال ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بينما زاد الرقم القياسي لأسعار الجملة بنسبة ١٨,٥% وقد حدثت معظم هذه الزيادة في اعقاب قرار تحرير سعر صرف الجنيه في نهاية يناير ٢٠٠٣([1]) هذه التداعيات لتخفيض سعر صرف الجينه تأثراً علي مستوي الاسعار بالإضافة للعوامل الإقتصادية الأخرى .

٣- ان انخفاض سعر صرف الجينه سيؤدي الى ارتفاع تكلفة الاستثمارات المحلية التى مولت بقروض نقد اجنبي ولم ينتهي بعد سداد تلك القروض حيث ستزيد اعباء تدبير النقد الأجنبي اللازم للسداد مما سيؤثر علي تكلفة الانتاج وبالتالي علي اسعار منتجاتها وربما يؤدي الى تعثر السداد وافلاس بعض الاستثمارات وذلك رغم الادعاء بضعف العلاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف الأسمي وذلك في ضوء ان الاقتصاد المصري لا يعد منفتحاً بشكل كبير علي الاقتصاد العالمي حيث لا تتجاوز نسبة الواردات من السلع والخدمات الي الناتج المحلي ٢٣% هذا فضلاً عن ان الأجور لا تعد مرتبطة بالتضخم والاقتصاد المصري يمر بمرحلة نقص سيولة وركود ولا تتجاوز معدل النمو في الناتج ٣,٥% وهذا مدلولة ان الآثار الانتشارية لتخفيض الجنيه تعد خطيرة – الامر الذي يكرس مزيد من الاتجاه الركودي ويزيد من حالات افلاس المؤسسات ذات المديونيات بالعملات الأجنبية ويؤثر بالتالي علي الاستثمارات ويخفض من معدل النمو في الناتج – وقد يؤدي العمل علي تنشيط الاقتصاد المصري للخروج من حلقة الركود الى مزيد من الضغط في اتجاه ارتفاع سعر العملات الأجنبية في ظل الاعتماد الحالي للأنتاج المحلي علي المستلزمات المستوردة بفضل العلاقات التشابكية القطاعية ما سبقت الأشارة .

٤- ان التعجيل بتحرير المعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات قبل اجراء الاصلاحات الهيكلية الضرورية وضبط اوضاع الميزان التجاري قد ساعد علي تسرب العملات الأجنبية للخارج

---

[1]) وزارة التخطيط ، المرجع السابق مباشرة ، ص٤١

وانتشار ظاهرة خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل ([1]) ومن ثم قد لا يكون ضرورياً رفع سعر الفائدة علي الجينه بصورة كبيرة في ظل اتساع الفجوة الحالية بين اسعار الفائدة علي الودائع بالجينه والدولار بفضل انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة للحيلولة دون هروب رؤوس الأموال الى الخارج ولتفادي الانخفاض الحاد في قيمة الجنيه .

٥- اتخذ قرار تحرير سعر الصرف في وقت لا تتوافر فيه لدي البنوك رصيد كاف من النقد الأجنبي – كما لم يتوافر لها الدم الكافي من احتياطيات البنك المركزي فعجزت البنوك عن تلبية طلب عملائها من النقد الأجنبي وأدي هذا العجز الي استمرار ارتفاع سعر الصرف وزيادة نشاط المضاربات ([2]) كذلك فإن عدم تنظيم ورود حصائل النقد الأجنبي المحققة لأفراد او جهات مصرية للجهاز المصرفي في مصر (في ضوء قرار رئيس الوزراء ٥٠٦ الصادر في ٣/٢٤/ ٢٠٠٣) وتسربها الى السوق السوداء وايدي المضاربين وخاصة حصيلة الصادرات وموارد السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج من شأنه ان يقلص المعروض من العملات الأجنبية داخل السوق الرسمية ومن ثم سيخلق طلب علي العملات الأجنبية لأغراض المضاربة مما يتوقع بعد مزيد من ارتفاع سعر الدولار .

يتضح مما تقدم وجود بعض الاختلالات في سوق الصرف الأجنبي علي جانبي الطلب والعرض للعملات الأجنبية وهو ما يستدعي البحث عن كيفية علاجها علي الجانب الآخر لكي تؤتي السياسة الجديدة ثمارها فلا بد من استكمالها بعدة اجراءات هامة وضرورية ليس فقط لعلاج الآثار السلبية التي يمكن ان تنجم عن هذا القرار، ولكن ايضا لأنها سوف تساعد علي تعزيز الاقتصاد القومي لأن الاصلاح الاقتصادي يتعين ان يتشكل من حزمة متكاملة متناغمة من الاجراءات والسياسات سنذكرها فيما يلى:

١- **<u>اصلاح الجهاز المصرفي وشركات الصرافة</u>** :

الاستمرار في الجهود المبذولة لأصلاح الجهاز المصرفي وتطوير انظمته ودعمه بما يمكنه من تنفيذ السياسات النقدية بالكفاءة المطلوبة ولعل القانون الجديد للبنك المركزي والنقد الأجنبي تحقق تلك الاهداف – والأمر يحتاج ان يضع البنك المركزي انظمة اشرافية وتنظيمية شفافة تضمن سلامة الجهاز المصرفي بحيث يجعل البنوك تصدر اوراق مالية جديدة لمواجهة عدم استقرار سعر الصرف (اي التعاقد المباشر ، الاستثمارات الأجلة ، التى تحسب بأسعار مستقبلة والخيارات Options - حيث ان التعامل الآجل في النقد الاجنبي يشجع حائزي النقد الأجنبي من المصدرين والعاملين بالسياحة علي التنازل عنه للبنوك بما يوفره لهم التعاقد الآجل من تأمين ضد مخاطر تغيرات اسعار الصرف – كما ان شركات الصرافة رغم محدودية معاملاتها في النقد الأجنبي الا انها تعد لاعباً رئيسياً في السوق لما تتميزبه من مرونة في تعاملاتها بالمقارنة بالبنوك وهو مما يؤكده التزايد المستمر في استحواذ تلك الشركات علي نسبة متزايدة من موارد السوق حيث ارتفعت نسبتها من

---

[1]) سلطان ابو علي ، نظام سعر الصرف في مصر ، ورقة مقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ووزارة التخطيط ، اكتوبر ٢٠٠٣ .

[2]) حسني العيوطي ، سياسة سعر الصرف في مصر (تطورها – تقييمها توصياتها) ورقةمقدمة الي المؤتمر الرابع لكلية التجارة – بنها – جامعة الزقازيق عام ٢٠٠٣ ، ص٨٠٧

٢٥,٩% عام ١٩٩٧/٩٦ لتسجل ٣٥%([1]) عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ناهيك عن الاوضاع الاحتكارية لهذه السوق وقد تركزت الحلول المختلفة لهذا الوضع علي زيادة رأس مال شركات الصرافة الى عشرين مليون مع ادخال الجهاز المصرفي كشريك بنسبة ٥١% من رأس مال هذه الشركات – وقد يكون هذا حل لكي تدخل هذه الشركات تحت مظلة الجهاز المصرفي وقد يكون الحل المجدي هو عبر التفعيل الجيد للأطر المنظمة للتعامل بالنقد الأجنبي من خلال الدور الذي تلعبه السياسة النقدية والتي يشرف علي تنفيذها البنك المركزي.

٢- اتخاذ اجراءات تمييزية لاستخدام العملة الأجنبية

بحيث تلزم الشركات التي تحصل علي ايرادات بالعملات الأجنبية بيع حصيلتها من النقد الأجنبي للبنوك شريطة فتح اعتمادات مستندية لها وبنسبة معينة من الحصيلة . كما يعاد النظر في سياسات الائتمان بحيث تلتزم البنوك بعدم تقديمها قروضاً بالنقد الأجنبي الا بنسبة معينة من حصيلتها ايضا كأساس للقدرة علي السداد بذات العملة كذلك تطوير آليات مكافحة الأنشطة غير الشمروعة التى تتسبب في تسرب النقد الأجنبي المتاح لمصر الى الخارج وبالذات تجارة المخدرات والتهريب بكافة صوره .

وفي النهاية يجب التحكم في بوابة الاستيراد وذلك بترشيد استيراد بعض السلع غير الاساسية ووضع ضوابط وأولويات محددة للأستيراد وتشجيع البنوك علي فتح اعتمادات لأنواع معينة من الواردات كالسلع الرأسمالية ومستلزمات الانتاج ومعداته تخص قطاعات ذات اولوية في التصدير (كما سبقت الاشارة) وعدم تشجيع فتح اعتمادات للأنواع الأخري التى اما تكيد الاقتصاد وخسارة صافية من النقد الأجنبي وتتوافر لمدخلاتها بدائل محلية او تمثل سلعاً استهلاكية غير ضرورية ويرتفع مستوي المخزون منها ، ونؤكد هنا ان تلك الاجراءات لا تتعارض مع متطلبات اتفاقية الجات (اتفاقية الاجراءات الوقائية – والاجراءات المضادة للأغراق) كما نود التنويه لأهمية اصلاح التشوهات في هيكل التعريفة الجمركيو بصفة عامة وتخفيض التعريفة الجمركية بنفس نسبة الانخفاض في الجينه وذلك بالنسبة لورادات السلع الاساسية الضرورية التى يؤثر ارتفاع اسعارها علي محدودي الدخل او تمثل مدخلات وسيطة لنسب لها بدائل محلية . ومن المهم التأكيد علي ان تقييد الطلب علي الواردات كمياً بوسائل ادارية مباشر (حصص – حظر) لا يتعارض مع اتفاقيات الجات يعد وسيلة ترشيد فعالة يمكن ان تقلل الضغط علي الدولار.

٣- وضع ضوابط علي تحركات رؤوس الأموال قصيرة الاجل

التي ترد لمصر بغرض المضاربة وكذا الخارجة من مصر من خلال وضع قيود زمنية محدودة للخروج، والاقتداء بتجارب دول مثل تونس والمغرب في (التقييد المحدود للحساب الرأسمالي) ونذكر هنا ان صندوق النقد الدولي يسمح بفرض بعض اوجه الرقابة علي التحويلات الرأسمالية كما يسمح بفرض قيود ادارية علي المعاملات الجارية (المتعلقة بالسفر – السياحة...)

---

[1]) عبد الفتاح الجبالي ، الجنيه المصري من التثبيت الي التحرير ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، رقم ١٢٤ ، ٢٠٠٣ .

٤- **مراجعة اسلوب تحديد سعر الصرف**

اعادة النظر في ربط الجنيه بسلة من العملات ولتكن الدولار والين الياباني واليورو وتكون مرجحة باوزان نسبية تعكس حجم العلاقات التجارية مع بلدان تلك العملات وذلك لضمان مرونة هذا السعر للجنيه والحفاظ علي القدرة التنافسية للصادرات امام شركاء التجارة الرئيسية .

٥- **الغاء الطلب علي العملات الأجنبية**

لأغراض المعاملات الداخلية (العقارات – مصروفات المدارس) و خلافة.

٦- **التفكير في اتخاذ اجراءات تتصل بالسياسة النقدية**

أ- ضرورة تدخل البنك المركزي بصورة غير مباشرة عن طريق اتاحة مزيد من النقد الأجنبي من خلال عمليات السوق المفتوحة عندما يجيد سعر الصرف كثيراً عن مستواه التوازني .

ب- اهمية عمل السياسة النقدية في توفير عرض نقدي كاف لأمتصاص الضغوط التضخمية بحيث يظل معدل التوسع النقدي متناسباً مع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي مع استمرار التحكم في السيولة المحلية وضمان تمويل الاستثمارات بمدخرات حقيقية مع دعم سوق المال واستحداث ادوات وأوعية جديدة للأدخار لأمتصاص الافعال المكتنزة في الاقتصاد .

ج- رفع سعر الفائدة مؤقتاً أو الحصول علي موارد اضافية من الخارج لتخفيف حده الضغط علي الجنيه المصري حيث ان هناك العديد من الآثار السلبية المحتملة لخفض الفائدة تتمثل في ان اسعار الفائدة المنخفضة قد تدفع المؤسسات والشركات الى المزيد من الأقراض ليس فقط لتمويل الاستثمار الثابت ولكن لتمويل المخزون السلعي والعقارات ومن ثم استعمال مشكلات للديون المتعثرة وزيادة الاستثمارات المحلية في المجالات التى لاتقل عائداً مناسباً أو لصالح الاستثمارات كثيفة رأس المال وبما يتعارض مع اعتبارات المزايا النسبية وحل مسكلة تفاقم البطالة .

٧- **اعطاء اولوية لأحلال الواردات في مجال الصناعات الكيماوية**

وذلك عن طريق دعم الصناعات المتوسطة والصغيرة المغذية لهذا المجال ايضا الاهتمام بإعادة النظر في التركيب المحصولي لصالح التوسع في انتاج بعض السلع الاستراتيجية مثل القمح . والاستفادة من الاتفاقات الاقليمية مثل اتفاق الكوميسا للحصول علي واردات الحبوب الرئيسية من المصادر الرخيصة الثمن . من الناحية الأخري السعي لتنشيط الصادرات في المجالات التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية والتى توفر ايرادات صافية من النقد الأجنبي (الملابس الجاهزة ، السياحة ، النقل والمواصلات ، الخدمات المالية).

ومازالت تشتمل علي فرص للتوسع والنفاذ الى الأسواق الخارجية من خلال تفعيل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج تحديث الصناعة .

٨- تقليص منافذ تسرب العملات الأجنبية

الى الخارج من خلال الاستثمارات الأجنبية المستنزفة لهذه العملات وذلك من خلال وضع شروط اضافية علي تمويلات الارباح واجور العمال الأجنبية وتمويلات رأس المال بحيث يأخذ في اعتباره عدم خروج رأس المال خاصة ما هو منها فروع لشركات دولية مثلاً مثل انقضاء فترة معينة من بدء التشغيل وكذلك ان يكون التمويل المباشر للمشروع من الخارج وان يكون صافي التدفقات من النقد الأجنبي متراكمة وموجبه خلال السنوات الأولي لتشغيل المشروع . وكذلك وضع حدود قصوي للأستثمار في الأصول الثابتة وان تخصص المشروع الجديدة جزءاً من مواردها لأنشطة البحوث والتطوير أو توضع برامج تصممها الحكومة وتشرف عليها لهذه الأنشطة .

الخلاصة والتوصيات

تناولت الدراسة تحليل لمصادر الطلب و العرض للعملات الأجنبية فى مصر و أثرها على العملة الوطنية من خلال تحليل جانبى العرض و الطلب بإستخدام أسلوب التحليل الوصفى الإستقرائى ثم الإنتقال الى تحليل البيانات من خلال استحدام أسلوب المدخلات و المخرجات.و لكن المتتبع لهيكل احتياطى النقد الأجنبى يلاحظ تركزة فى عملة و احدة هى الدولار و ليست عملات كما هو يجب ان يكون وذلك لأن انخفاض الدولار فى الأسواق العالمية خلال الفترة محل الدراسة تبعة أيضا انخفاض فى الإحتياطى ، و ذلك أن الإحتياطى النقدى يتركز فى ثلاث أوعية هى الدولار و الذهب و حقوق السحب الخاصة ولكن معظم الإحتياطى يتركز فى الدولار حيث يمثل نحو ٨٥ % . و يعتبر تأثير الطلب على العملات الأجنبية و عرضها من المشكلات المثارة الآن على صعيد الإقتصاد القومى و تأثيرها على العملة الوطنية و ما ظهر جليا بعد قرارات يناير ٢٠٠٣ .

والملاحظ خلال فترة استقرار أسعار الصرف فى مصر من ٩١ حتى ١٩٩٧ كان دور البنك المركزى قوى ومؤثر فى المتغيرات المالية ، ونظراً لوجود العديد من المتغيرات الاقتصادية الجديدة والتى أدت الي الضغوط علي النقد الأجنبي كطلب فإن سوق الصرف الاجنبى فى ظل الأزمات التى مر بها الاقتصاد القومى إنقلب الأمر وأصبح من الضرورة تخفيض العملة المحلية ، وأيضا لم يلعب البنك المركزى دورا إيجابيا خلال عملية التخفيض فإنخفض سعر الصرف بحده ليصل الى ٦,١٥ جنيه للدولار بل أدى الى ظهور سوق سوداء نتيجة لان الدولة تحاول المحافظة على سعر الصرف من التدهور فأصبحت السوق السوداء لها سعر ٧ جنيه والسوق الموازية لها سعر وهو ٦,١٥ جنيه للدولار ويرجع ذلك فى حقيقة الأمر الى وجود طلب آخر على العملة الاجنبية فى السوق المحلى وهذا يعتبر أخطر ما فى الموضوع وهو قيام بعض المؤسسات المحلية بالتعامل بالدولار بدلا من الجنيه مثل تحصيل بعض الرسوم (لبعض المدارس الخاصة والجامعات) من المواطنين مما يتسبب فى طلب خفى آخر على الدولار فى السوق المحلى . أيضا يوجد بعض المؤسسات الحكومية تحصل بعض الرسوم بالدولار وهكذا فإن هذا الطلب يأتى من السوق السوداء بالاضافة الى عجز القطاع المصرفى من تمويل احتياجات الواردات فتلجأ البنوك للسوق السوداء لتغطية خطابات ضمان العملاء تحت بند "توفير عملة" وهكذا أصبحت للسوق السوداء قنوات تمدها وتغذيها وهذا راجع الى ضعف قدرة الجهاز المصرفى عن لعب دوره فى تجميع المدخرات المحلية واستثمارها بشكل سليم. و ذلك لإنخفاض سعر الفائدة فى البنوك سواء على العملة المحلية أو العملات الاجنبية مما يجعلة غير مشجع على الادخار ، فبغض النظر عن سعر الفائدة على العملات الاجنبية إلا أن رفع سعر الفائدة على العملة المحلية سوف يشجع مكتنزى الدولار على تحويله الى عملة محلية وإخراجه من سجن الاكتناز الى الاستثمار وهذا فى حد ذاته وسيلة لزيادة العرض الفعال للعملة الاجنبية حيث أنه فى حقيقة الأمر الاقتصاد المصرى يواجه بمجموعة من المتغيرات تؤثر سلبا على سعر صرف العملة المحلية .

و تناولت الدراسة التحليل من خلال بيانات الفترة من ٩٧ الى ٢٠٠٢ سواء بيانات ميزان المدفوعات و جداول المدخلات و المخرجات ومن خلال التحليل انتهت الدراسة الى بعض الحقائق أهمها:

- بتحليل الطلب على العملات الأجنبية اتضح أنه بلغ نحو ١٩,٨ مليار دولار كمتوسط الفترة محل الدرسة و توزع ذلك بين الواردات السلعية المنظورة و الواردات الغير منظورة، و كانت أهم مصادر الطلب من الواردات المنظورة كالآتى:

- إحتلت الواردات الوسيطة المركز الأول فى الطلب على العملات الأجنبية حيث بلغ احتياجها نحو ٤٢ % من جملة الطلب على العملات الأجنبية فى مصر.
- إحتلت الواردات الإستثمارية المركز الثانى فى الطلب على العملات الأجنبية حيث بلغ احتياجها نحو ٣٦ % من جملة الطلب على العملات الأجنبية فى مصر.
- إحتلت الواردات الإستهلاكيةالمركز الثالث فى الطلب على العملات الأجنبية حيث بلغ احتياجها نحو ١٨ % من جملة الطلب على العملات الأجنبية فى مصر.
- واردات المناطق الحرة احتلت المركز الأخير من حيث احتياجاتها من العملات الأجنبية حيث بلغت نحو ٥,٤ % كمتوسط الفترة محل الدراسة.
- فى حين بلغ احتياجات الواردات الغير منظورة نحو ٥,٦ مليار دولار كمتوسط الفترة تمثل نحو ٢٨,٤ % من جملة الطلب على العملات الأجنبية ، و كانت موزعة بين كل من مدفوعات للنقل و السفر و الإستثمار الأجنبى و مصروفات حكومية ومدفوعات أخرى و التى كانت تمثل نحو ٤٥ % من طلب المدفوعات الخدمية على العملات الأجنبية، و لم نتمكن من الحصول على تفاصيل لهذا البند منشور. بينما كانت مدفوعات النقل و السفر تمثل نحو ٢٨,٢ % من جملة طلب الواردات الغير منظورة ، بينما بلغ طلب الإستثمار الأجنبى نحو ١٦ % و بلغ طلب المصروفات الحكومية نحو ١٠,٧ % .

و بتحليل عرض العملات الأجنبية خلال فترة الدراسة أنة بلغ نحو ٢١,٢ مليار دولار و كان مصدرها الآتى:

- متحصلات من الصادرات السلعية بلغت نحو ٢٨ % .
- متحصلات من التحويلات بلغت نحو ٢٠,٦ % .
- متحصلات من النقل و السفر بلغت نحو ٢١ % .
- متحصلات من إيرادات قناة السويس بلغت نحو ٨,٥ % .
- متحصلات من دخل الإستثمار بلغت نحو ٨,٤ % .
- متحصلات أخـرى بلغت نحو ١٢,٥ % .

و متحصلات العملة الاجنبية تحقق معدل نمو ضعيف بلغ نحو ٠,٣% خلال الفترة محل الدراسة ، وإن كان يبدو أنه يوجد فائض طفيف بين الطلب وعرض العملات الاجنبية إلا أنه يلاحظ الآتى :-

- أن متحصلات النقل والسياحة والسفر لا يتم تحديدها بدقة لأنها عبارة عن حجز فنادق ، مصروفات سائح أو زائر الى مصر دون وجود مكون نقد أجنبى يستطيع البنك المركزى أن يستخدمه لتدعيم الاحتياطيات من العملة الاجنبية وهى تمثل نحو ١٧,٢% .
- متحصلات الصادرات السلعية أيضا تذهب الى حسابات الافراد وعندما يتم فتح حساب لتمويل مدفوعات الواردات يطلب المستورد من البنك تدبير عملة لتغطية الحساب ، ولقد صدر قرار رئيس الوزراء بتوريد ٧٥% من حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبى للبنك المركزى إلا أنه لم يتم تنفيذه حتى كتابة هذه الدراسة وهى تمثل نحو ٢٨% .
- متحصلات التحويلات وهى تمثل نحو ٢٠,٦% من جملة المتحصلات هى تحويلات خاصة ومعظم هذه التحويلات يتم إكتنازها ترقبا لارتفاع سعر العملات الاجنبية فى مصر والبعض منها لدى البنوك التجارية وتحت الطلب (حسابات جارية) وليست ودائع للاستثمار نظرا لضعف سعر الفائدة على العملة الاجنبية مما يجعل المودع لا يجد فائدة من وضعها وديعة دين بتركها حساب جارى لا يستطيع البنك

التجارى استثمارها وبالتالى حتى فى البنوك التجارية فهى نوع من الاكتناز ٠و لكن تواجهه عرض العملات مشكلات عديدة أهمها الاتى :-

- مصادر عرض العملات الاجنبية فى مصر يشوبها الكثير من عدم اليقين بمعنى عند تناول ايرادات السياحة لا يستطيع أحد أن يجزم بأن ايرادات السياحة كما هى منشورة لأنه لا يدخل البنوك أى من هذه الايرادات ، فالسائح يأتى الى مصر ومعه دولارات ويتم تقدير المتحصلات من السائح بواقع ١٢٠ دولار للسائح فى الليلة ٠ وهذا التقدير حقيقة قد يكون سليم أو غير سليم ولكن هذه المبالغ قد تمول السوق السوداء طالما وجدت ، بالاضافة الى أنه فى ظل هذا التخفيض قد تنخفض هذه القيمة للنصف وبالتالى فإن ايرادات السياحة قد لا تكون دقيقة ٠
- أيضا تغطية البنوك لخطابات الاعتمادات الاستيرادية ١٠٠% قد يؤدى الى تدبير عملة باستخدام السوق السوداء ، وهذا يمثل ضغط على الجهاز المصرفى وثغرات فى سوق العملات الاجنبية ٠
- ربط الجنيه بالدولار وهو ما تسبب فى هذا التدهور الكبير نظرا لأن حجم التجارة مع الولايات المتحدة الإمريكية مازال محدودا بالاضافة الى أن حجم التجارة الخارجية مع دول السوق الأوروبية يتعدى ٦٥% من حجم التجارة الخارجية المصرية ومع ذلك لا يتم ربط الجنيه باليورو وفى ظل الاقتصاديات الضعيفة النامية يجب تنوع سلة العملات ويجب الربط وفقا لحجم التعامل فى التجارة الخارجية حتى لا تؤثر الصدمات الخارجية للعملة على العملة المحلية ٠
- أيضا تقييد معدل التضخم فى ظل إنهيار سعر الصرف للعملة قد لا يكون فى صالح سعر الصرف فى المدى القصير ، ولكنه فى مثل هذه الأحوال قد يتضح بتبنى معدلات تضخم مرتفع بض الوقت حتى يمكن احداث توازن لسعر صرف العملة المحلية كما حدث فى البرازيل والمكسيك ٠

ولهذا فإنه عادة ما يتم استبدال تثبيت سعر الصرف بنظام التعويم ، وتعويم سعر الصرف غالبا ما يكون تعويم غير نظيف وإن كان فى الأغلب فإن الدول تحاول أن تتعامل معه على أن تعويم نظيف ، ولكن جميع الدول التى لديها سعر صرف مرن أى معوم غالبا ما تتدخل من آن لآخر للتصحيح بما فيهم الولايات المتحدة الامريكية ، وغالبا ما يتم تعويم سعر الصرف بدرجات متفاوتة ، ولكن عملية التعويم عادة ما يكون لها بعض الآثار الجانبية خاصة على معدل التضخم وزيادة اسعار السلعة المحلية وزيادة المستوى العام للأسعار وهذا يتضح كالآتى :-

- يؤثر سعر الصرف الحقيقى فى السعر النسبى بين السلع المحلية والاجنبية والذى يؤثر بدوره على كل من الطلب المحلى والاجنبى على السلع المحلية ومن ثم على الطلب الكلى ومعدل التضخم ٠
- أيضا سعر الصرف يؤثر على أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة المحلية والتى يتم إدراجها فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ٠

ولهذا فإن تحليل جانبى الطلب والعرض من العملات الاجنبية أعطى مؤشـــرات أخرى على نقاط الضعف التى تواجه الاقتصـــاد المصـــرى فى ضعف إمكانية التوازن بين مصادر طلب وعرض العملات الاجنبية ٠ و أكد ذلك التحليل بإستخدام جداول المدخلات و المخرجات حيث يوضح التحليل الهيكل القطاعى لمصادر طلب وعرض النقد الأجنبى فى أنشطة التصدير والاستيراد بأنواعه المختلفة فيما بين قطاعات الاقتصاد القومى، وذلك اعتماداً على تحليل المدخلات والمخرجات من واقع أحدث جدول ثم اعداده عام ١٩٩٩/٩٨.

وفى واقع الأمر أن رغم الحجة القائلة بالثبات النسبى لهيكل العلاقات التشابكية فى الأجل القصير، إلا أن التغيرات التى حدثت فى الفترة الماضية ربما تكون أحدثت بعض الاختلافات فى النتائج السابقة، ويوضح

ذلك أهمية الإسراع باعداد جداول أحدث للمدخلات والمخرجات للاستفادة به فى أجراء تحليلات تفصيلية لتكون ذات جدوى أكبر فى استخلاص التوصيات اللازمه للسياسات الاقتصادية.

وبناءً على ذلك فإنه يمكن القول أن فى حدود الثقة فى مدى اقتراب أو أبتعاد هيكل الاقتصاد القومى المصرى من الصورة التى يوضحها جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٩٩/٩٨،فإنه يمكن استخلاص بعض النتائج والتوصيات التى يمكن أن تفيد فى تحديد اتجاهات تحسين الميزان التجارى بزيادة مصادر عرض العملة الأجنبية وتخفيض مصادر الطلب عليها.

فيما يتعلق بمصادر العرض وهى تحديداً كما سبق ذكره الصادرات من السلع والخدمات وفقاً للتقسيم القطاعى للجدول المستخدم، فإنه يجب العمل على زيادة الصادرات من القطاعات التى لاتتطلب قدراً كبيراً من الواردات الوسيطة اللازمة لانتاجها، أى القطاعات ذات المؤشر الأقل الخاص بتكلفة الواردات لكل وحدة صادرات، وذلك مثل قطاعات منتجات البترول والخدمات بأنواعها، والسياحة والملابس الجاهزة والغزل والنسيج. وفى هذا المجال يمكن أن نوحى أيضاً بضرورة زيادة الاهتمام بتطوير وتحسين خدمات النقل بأنواعها المختلفة وخاصة فى منطقة قناة السويس لزيادة حجم الإيرادات فيها حيث يعد أهم مصادر إيرادات النقد الأجنبى ،وانها مازالت تتضمن طاقات كامنه يمكن استغلالها.

كذلك يجب مراجعة أوضاع القطاعات التى يزيد فيها قيمة المؤشر السابق عن الواحد الصحيح،وتخفيض الصادرات فيها أو منعها إذا تأكدت هذه البيانات.

وفيما يتعلق بجانب الطلب على العملة الأجنبية، أىالواردات، توضح النتائج أن الواردات الوسيطة اللازمة للانتاج هي المسئول الرئيسى عن الجانب الأكبر (٦%) من الطلب على العملة الأجنبية، وبالتالى فإن اتباع سياسة احلال الواردات تكون ضرورية فى هذا المجال لمحاولة تقليل الطلب على العملة الأجنبية من ناحية، ولتفادى آثار الصدمات الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية أو انخفاض قيمة العملة المحلية من ناحية أخرى،وبطبيعة الحال أنه لايمكن استهداف احلال كل الواردات الوسيطة وانما يمكن التركيز على بعض هذه الواردات التى تشكل نسبة ملموسة وتدخل فى عملية الإنتاج لأكبر عدد من القطاعات، ولعل أهم هذه الواردات، كما أتضح من الدراسة السابقة، هى الواردات من الصناعات الكيماوية وهى تشكل أكبر نسبة فى الواردات الوسيطة،وفى الواردات الكلية وتدخل فى الاستهلاك الوسيط لكل القطاعات بلا استثناء. ومن هنا فإن هذه الصناعة تصبح جديرة بالاهتمام وبدراسة أكثر تفصيلاً وعمقاً لوضع استراتيجية للتوسع فى انتاجها، على أن يكون الإنتاج المحلى فى نفس مستوى جودة الإنتاج المستورد وألا يزيد تكلفتة عن الإنتاج المستورد.

اتضح أيضا من التحليل الوارد فى الدراسة كبر الوزن النسبى للواردات من الإنتاج الزراعى والنباتى، والذى يتمثل فى القمح والحبوب الزيتية، اللازمة للصناعات الغذائية، وهى كما نلاحظ فى الازمة الحالية للاقتصاد المصرى تشكل أهمية حيوية لارتباطها المباشر بمستوى معيشة الفرد. ولذا ينبغى العمل على دراسة متعمقة تفصيلية لافضل البدائل الممكنة لزراعة هذه المنتجات سواء فى اراضى جديدة أو التفكير فى بدائل للتركيب المحصولى الحالى ، أو زراعتها فى دول معينة بتكلفة منخفضة كما هو مطروح حالياً فى أطار السياسة الاقتصاديه لمواجهة الأزمة.

و انتهت الدراسة الى مجموعة من السياسات التى يجب انتهاجها للحد من الضغط على العملة المحلية و هى كالآتى:

- أهمية اصلاح الجهاز المصرفي وشركات الصرافة بما تمكنها من اداء دورها سواء في جذب العملة الأجنبية أو في الحد من استخدامها .

- اتخاذ اجراءات تمييزية لاستخدام العملة الجنبية مما يحد من الطلب عليها .
- وضع ضوابط علي تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل خاصة في حالة الخروج .
- مراجعة اسلوب تحديد سعر الصرف وربطه بسلة من العملات .
- الغاء الطلب علي العملات الأجنبية لأغراض المعاملات الداخلية بأي شكل من الأشكال .
- الاعتماد علي سياسة احلال الواردات للحد من الضغط علي ميزان المدفوعات والميزات التجاري.
- أهمية تواجد البنك المركزي بشكل انفعال وسياسة نقدية فعالة .
- تقليص منافذ تسرب العغملات الجنبية من الخارج من خلال تحركات رووس الأموال.

جدول واردات فعلية 1999/1998 (بالمليون جنيه)

	القطاع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
1	الزراعة -نباتى	292.53	0.00	0.00	0.00	0.00	5856.18	0.00	782.82	43.39	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	14.75
2	الزراعة - حيوانى	0.00	0.71	0.00	0.00	0.00	298.36	0.00	0.00	102.92	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
3	الحلج والكبس	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	8.26	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
4	المناجم والمحاجر	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.32	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	137.60
5	البترول الخام والغاز الطبيعى	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
6	الصناعات الغذائية	0.00	13.76	0.00	0.00	14.84	1684.90	239.48	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	60.68	0.00	132.19
7	المشروبات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01
8	السجاير والسيجار وخلافه	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
9	الغزل والنسيج	10.74	0.78	8.79	0.00	1.22	26.68	0.00	4.30	305.21	576.59	38.58	0.00	0.00	40.41	0.00	7.95
10	الملابس الجاهزة واحذية جلدية	0.00	0.00	0.00	0.00	1.90	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	8.23
11	الخشب والاثاثات الخشبية	3.11	2.82	1.18	13.32	1.98	28.47	7.77	0.00	32.29	1.22	1679.63	9.30	0.00	11.78	9.37	44.64
12	الورق والكرتون ومنتجاتهما	2.71	5.16	5.75	0.00	6.97	107.30	13.21	164.12	75.16	113.28	10.19	265.62	596.64	27.07	7.84	241.08
13	الطبع والنشر	0.43	0.87	0.00	0.00	0.61	12.89	0.00	0.00	0.90	1.12	0.00	0.00	4.38	0.00	0.00	2.28
14	الجلود والصناعات الجلدية	0.00	0.00	13.06	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	16.97	0.00	0.00
15	الكاوتشوك ومنتجاته	10.37	5.10	12.47	1.27	5.40	14.15	0.00	0.00	8.26	0.09	0.01	0.01	0.01	11.37	35.07	17.71
16	الصناعات الكيماوية	548.99	20.12	0.00	13.32	30.37	56.56	0.89	0.00	965.40	1584.12	0.94	217.03	252.62	31.87	118.08	2621.19
17	منتجات البترول	38.71	12.40	1.71	2.18	0.64	41.85	2.51	0.45	7.80	0.87	8.09	0.90	1.34	0.45	0.62	27.28
18	منتجات تقطير الفحم	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	2.34
19	مصنوعات من خامات غير معدنية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	25.68	0.00	9.67	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
20	الصناعات المعدنية الأساسية	3.63	8.66	10.27	17.90	6.83	6.96	23.80	17.09	10.82	5.52	10.27	5.12	7.01	2.97	22.09	143.02
21	المنتجات المعدنية	10.00	4.72	8.22	2.80	14.06	36.11	11.49	7.92	5.28	4.35	0.37	0.27	0.71	6.55	4.66	14.23
22	الات غير كهربائية	408.84	11.79	9.65	12.39	5.66	24.48	0.94	0.86	41.95	83.50	22.23	8.72	23.31	10.05	23.09	35.23
23	الات كهربائية	13.60	13.52	12.47	3.56	4.11	70.65	19.51	0.89	126.28	160.68	2.27	2.50	31.53	1.73	25.65	19.68
24	وسائل نقل	11.42	12.49	72.22	4.55	54.72	36.09	6.55	15.51	18.34	15.75	11.63	0.76	3.22	0.22	6.26	0.60
25	صناعات متنوعة	13.13	9.68	3.98	1.86	2.67	29.51	8.47	9.59	0.73	6.24	39.70	0.00	0.34	0.00	1.26	0.84
26	كهرباء	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
27	تشييد وصيانة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
28	نقل ومواصلات وقناة السويس	0.00	0.00	0.00	12.27	10.73	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	89.62	0.00	0.00	0.00
29	تجارة ومال وتامين	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
30	مطاعم وفنادق	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
31	اسكان ومرافق	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
32	خدمات شخصية واخرى	0.00	0.00	3.24	3.24	2.43	14.21	0.00	1.16	2.15	0.00	0.00	1.80	4.30	0.00	0.00	4.44
33	اجمالى	1368.21	125.61	159.76	88.65	165.13	8345.67	334.62	1004.71	1780.81	2553.33	1833.57	512.00	1015.02	222.12	253.99	3475.26

	القطاع	استهلاك الأفراد	استهلاك حكومي	صادرات	استثمار	ت.في مخزون	طلب نهائي	جملة واردات
1	الزراعة نباتي	1247.20	9.55	70.69	1.73	169.17	1498.34	8510.98
2	الزراعة - حيواني	311.61	10.40	2.38	152.11	0.00	476.50	878.49
3	الحلج والكبس	1.61	0.00	0.00	0.00	0.00	1.61	9.87
4	المناجم والمحاجر	92.16	0.00	0.00	0.00	0.00	92.16	1658.73
5	البترول الخام والغاز الطبيعي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
6	الصناعات الغذائية	2941.88	295.26	63.56	0.00	325.25	3625.95	6652.98
7	المشروبات	8.04	0.00	1.06	0.00	0.00	9.10	9.28
8	السجاير والسيجار وخلافه	13.98	0.00	53.59	0.00	0.00	67.56	67.56
9	الغزل والنسيج	147.28	2.10	55.35	0.00	0.00	204.74	1646.82
10	الملابس الجاهزة واحذية جلدية	65.75	0.00	205.27	5.05	0.00	276.07	373.85
11	الخشب والاثاثات الخشبية	103.26	3.07	5.20	341.43	413.23	866.18	3337.50
12	الورق والكرتون ومنتجاتهما	13.61	70.39	0.62	3.40	141.05	229.07	2492.88
13	الطبع والنشر	8.10	15.16	0.00	5.56	0.00	28.82	115.60
14	الجلود والصناعات الجلدية	12.22	0.00	1.93	0.00	0.00	14.15	44.18
15	الكاوتشوك ومنتجاته	201.21	4.90	0.25	36.38	119.63	362.36	936.93
16	الصناعات الكيماوية	290.41	87.88	28.94	376.61	632.97	1416.82	10261.89
17	منتجات البترول	767.98	3.27	0.00	0.00	-306.70	464.56	1854.19
18	منتجات تقطير الفحم	0.67	3.12	0.00	0.00	0.00	3.79	9.71
19	مصنوعات من خامات غير معدنية	405.23	0.00	24.18	160.69	0.00	590.09	2061.96
20	الصناعات المعدنية الأساسية	182.96	0.00	1.27	619.43	202.31	1005.97	7230.81
21	المنتجات المعدنية	266.03	52.67	30.13	589.89	-9.74	928.99	1549.62
22	الات غير كهربائية	393.49	71.47	20.35	4188.64	236.09	4910.04	6299.45
23	الات كهربائية	159.19	10.81	19.85	5821.22	-25.01	5986.06	9872.07
24	وسائل نقل	133.07	79.65	7.04	1018.94	831.77	2070.47	4923.76
25	صناعات متنوعة	336.15	94.04	7.18	2019.84	6.08	2463.29	2970.76
26	كهرباء	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
27	تشييد وصيانة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
28	نقل ومواصلات وقناة السويس	272.87	19.84	0.00	0.00	208.61	501.32	1172.10
29	تجارة ومال وتامين	17.30	0.00	0.00	316.72	0.00	334.03	3510.30
30	مطاعم وفنادق	3773.70	7.59	0.00	0.00	0.00	3781.29	3842.60
31	اسكان ومرافق	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
32	خدمات شخصية واخرى	23.25	52.76	0.00	507.85	0.00	583.86	906.70
	اجمالي	12190.21	893.91	598.84	16165.49	2944.72	32793.16	83201.54

	القطاع	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	استهلاك وسيط
1	الزراعة نباتى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.2	0.0	16.1	0.0	4.7	7012.6
2	الزراعة - حيوانى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	402.0
3	الحلج والكبس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	8.3
4	المناجم والمحاجر	0.0	12.3	385.1	936.1	95.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1566.6
5	البترول الخام والغاز الطبيعى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
6	الصناعات الغذائية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	108.4	0.0	592.1	0.0	180.6	3027.0
7	المشروبات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	0.2
8	السجاير والسيجار وخلافه	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
9	الغزل والنسيج	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.9	0.0	5.5	54.3	338.1	2.4	0.0	4.7	1442.1
10	الملابس الجاهزة واحذية جلدية	6.5	18.1	9.1	4.0	6.5	10.7	14.5	5.4	3.5	0.0	0.0	3.8	0.0	5.6	0.0	0.0	97.8
11	الخشب والاثاثات الخشبية	4.5	0.0	1.6	0.6	0.8	8.7	20.0	43.3	56.1	3.3	268.1	38.8	46.5	1.4	0.7	130.3	2471.3
12	الورق والكرتون ومنتجاتهما	4.2	75.3	183.3	7.5	17.4	0.7	8.2	21.3	64.1	15.3	36.9	18.5	64.9	6.1	0.9	97.0	2263.8
13	الطبع والنشر	2.2	2.1	2.2	2.1	0.2	0.6	3.1	6.0	0.0	4.0	1.0	3.2	3.4	0.6	0.0	32.6	86.8
14	الجلود والصناعات الجلدية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	30.0
15	الكاوتشوك ومنتجاته	10.6	0.0	54.5	0.1	0.0	0.0	0.1	70.0	0.0	0.0	24.2	253.4	0.1	34.8	0.0	5.5	574.6
16	الصناعات الكيماوية	15.0	2.0	250.2	19.9	14.3	57.4	60.8	419.5	121.6	0.0	11.4	86.4	987.6	0.0	3.4	334.1	8845.1
17	منتجات البترول	0.5	161.5	167.4	130.5	16.1	22.5	15.3	5.8	18.5	39.6	20.5	621.9	15.5	0.4	1.5	4.4	1389.6
18	منتجات تقطير الفحم	0.0	0.0	0.0	3.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.9
19	مصنوعات من خامات غير معدنية	8.3	0.0	130.9	22.7	4.0	0.0	17.8	12.7	14.9	21.9	1193.3	0.0	0.0	4.3	0.0	5.8	1471.9
20	الصناعات المعدنية الأساسية	5.7	18.2	22.5	508.2	735.1	136.3	352.3	215.6	654.2	16.7	2853.3	344.5	51.7	2.3	1.6	4.8	6224.8
21	المنتجات المعدنية	2.0	13.4	40.2	13.0	39.7	23.4	164.1	37.6	40.2	21.1	18.8	39.8	14.8	4.1	0.1	16.4	620.6
22	الات غير كهربائية	1.8	5.3	350.6	37.8	13.6	29.8	5.2	85.3	3.3	0.6	117.4	5.7	0.8	0.5	0.1	6.0	1389.4
23	الات كهربائية	9.7	0.8	486.4	66.1	26.5	39.5	857.6	177.5	59.5	326.3	120.1	407.9	456.4	3.8	0.7	338.7	3886.0
24	وسائل نقل	2.5	1.8	215.0	10.2	0.4	0.3	0.3	1485.8	8.1	17.8	202.4	624.3	4.7	4.1	0.2	4.8	2853.3
25	صناعات متنوعة	0.0	0.0	0.9	10.5	0.8	2.6	1.2	12.0	1.7	16.3	11.3	18.4	10.2	2.2	0.0	291.3	507.5
26	كهرباء	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
27	تشييد وصيانة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
28	نقل ومواصلات وقناة السويس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	123.0	238.6	75.8	0.0	120.8	670.8
29	تجارة ومال وتامين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3176.3	0.0	0.0	0.0	3176.3
30	مطاعم وفنادق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	21.8	39.5	0.0	0.0	0.0	61.3
31	اسكان ومرافق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
32	خدمات شخصية واخرى	1.3	6.2	18.0	2.8	0.0	0.0	3.1	23.5	11.0	17.4	0.0	12.6	192.7	0.0	0.1	0.4	322.8
	اجمالى	74.8	316.9	2318.1	1775.6	970.8	332.3	1523.5	2621.3	1072.4	500.3	4884.2	2789.0	5641.8	756.8	9.2	1582.9	50408.4

جدول التشابك الاقتصادي لعام 1998/1999

بالمليون جنيه

	القطاع	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
1	الزراعة - نباتى	653.5	6792.2	2089.7	0.0	0.0	11199	89.3	0.0	33.2	0.0	65.5	8.4	0.0	0.0	0.0	82.8	0.0
2	الزراعة - حيوانى	415.1	112.1	0.0	0.0	0.0	3800.0	0.0	0.0	28.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
3	الحلج والكبس	50.0	0.0	0.0	0.0	0.0	205.7	0.0	0.0	2028.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
4	المناجم والمحاجر	0.0	0.0	0.0	38.8	12.2	15.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0	0.0	12.5	0.0	36.3	0.8
5	البترول الخام والغاز الطبيعى	0.0	0.0	0.0	0.0	154.6	132.2	0.0	0.0	44.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	170.7	8469.9
6	الصناعات الغذائية	0.0	2118.6	0.0	0.0	41.7	699.4	136.1	5.1	33.5	0.0	2.1	12.0	0.0	40.5	0.0	112.0	3.0
7	المشروبات	0.0	0.0	0.0	0.0	14.7	0.0	13.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
8	السجاير والسيجار وخلافه	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
9	الغزل والنسيج	82.4	19.4	18.1	0.0	0.0	71.8	0.0	0.0	2973.9	3221.2	24.8	0.0	11.5	32.4	17.8	3.1	0.0
10	الملابس الجاهزة وأحذية جلدية	0.0	0.0	0.0	0.0	85.3	84.3	6.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	37.5	2.3
11	الخشب والأثاثات الخشبية	0.0	1.7	0.0	7.2	15.7	4.6	4.7	0.0	0.3	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	2.3	1.9
12	الورق والكرتون ومنتجاتها	1.2	3.6	1.3	3.8	7.0	107.1	4.1	58.3	29.4	32.4	1.9	46.8	215.8	4.1	0.7	79.7	1.1
13	الطبع والنشر	5.4	0.7	1.7	15.1	5.2	22.3	3.3	7.9	38.4	13.6	1.7	4.1	3.7	3.0	0.4	17.6	3.1
14	الجلود والصناعات الجلدية	0.0	0.0	0.0	0.0	7.9	6.1	0.0	0.0	0.0	504.4	13.8	0.0	0.0	53.9	0.2	0.8	0.0
15	الكاوتشوك ومنتجاته	1.4	3.0	8.2	4.9	15.0	13.6	4.0	4.6	22.9	3.4	1.3	1.1	6.2	4.9	5.5	17.0	1.5
16	الصناعات الكيماوية	1400.6	66.2	0.0	12.4	58.1	76.4	6.9	4.9	330.7	631.1	31.7	38.7	48.6	26.9	7.1	996.8	37.9
17	منتجات البترول	284.5	46.8	106.1	88.4	153.1	511.7	8.9	3.4	181.4	2.1	20.7	5.0	20.7	2.9	3.5	168.9	76.7
18	منتجات تقطير الفحم	0.0	0.0	0.0	1.7	0.0	0.0	0.0	0.0	1.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	33.0	0.0
19	مصنوعات من خامات غير معدنية	19.4	0.0	0.0	10.7	31.5	36.3	13.5	0.0	16.4	0.0	2.4	0.0	0.0	0.1	0.0	192.2	2.2
20	الصناعات المعدنية الأساسية	7.8	9.9	5.6	15.2	133.0	98.5	5.1	8.6	54.0	51.2	3.8	2.6	7.2	2.5	2.6	159.2	6.5
21	المنتجات المعدنية	27.1	9.8	5.8	5.0	131.6	97.5	21.0	58.0	155.6	67.8	36.0	5.5	7.3	20.3	0.1	138.8	8.5
22	آلات غير كهربائية	4.9	0.0	0.5	11.3	41.2	9.1	5.9	9.4	8.9	85.7	4.4	7.7	24.0	6.7	1.0	56.2	6.9
23	آلات كهربائية	0.4	0.1	2.2	12.8	155.1	11.4	11.7	13.7	52.6	53.5	4.0	6.3	19.5	5.5	0.7	49.8	6.5
24	وسائل نقل	2.0	82.4	0.1	3.1	13.6	9.3	1.8	4.9	3.0	1.7	0.2	1.7	12.4	4.5	0.1	10.6	4.8
25	صناعات متنوعة	1.9	7.5	0.2	0.4	39.5	9.9	0.0	0.0	2.4	44.6	4.2	0.5	10.0	0.2	0.0	3.9	16.3
26	كهرباء	189.2	81.7	82.1	22.2	58.6	675.8	4.8	13.5	221.9	412.0	36.8	16.1	134.8	1.2	0.8	305.6	70.8
27	تشييد وصيانة	53.5	4.8	1.4	3.1	33.0	53.4	24.1	14.6	49.9	71.0	8.4	2.6	27.0	0.8	0.1	94.4	4.1
28	نقل ومواصلات	45.8	48.1	2.1	15.5	431.3	38.6	8.8	17.4	74.2	49.6	15.5	3.3	21.0	7.5	1.1	46.6	22.1
29	تجارة ومال وتأمين	702.0	31.3	450.9	68.7	233.5	1083.9	91.1	100.1	1455.8	1084.6	58.0	74.7	425.8	97.0	6.9	556.6	38.3
30	مطاعم وفنادق	3.8	1.8	0.0	0.0	0.0	0.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
31	إسكان ومرافق	2.5	1.8	4.7	4.8	33.4	25.9	21.7	1.5	22.9	24.9	1.4	3.2	1.1	5.1	0.8	30.7	1.5
32	خدمات شخصية وأخرى	16.2	32.5	35.9	7.9	107.0	130.9	10.6	3.5	514.9	1362.0	44.8	13.6	4.9	14.9	1.1	76.6	1.5
33	المستلزمات المحلية	3970	9476	2817	353	2013	19231	497	329	8378	7717	384	255	1001	348	50	3480	8788
34	المستلزمات المستوردة	1368	126	160	89	165	8346	335	1005	1781	2553	1834	512	1015	222	254	3475	75
35	إجمالى المستلزمات	5339	9602	2976	442	2178	27577	832	1334	10159	10270	2217	767	2017	570	304	6955	8863
36	القيمة المضافة بالسوق	37607	7923	61	589	14279	5614	1450	3021	7434	9288	2012	865	1469	692	317	4218	3436
37	الإنتاج بسعر السوق	42946	17525	3038	1031	16457	33191	2282	4355	17593	19558	4229	1632	3485	1262	621	11173	12299

	القطاع	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	الوسيط
1	الزراعة - نباتى	0.0	1.2	0.0	0.0	0.0	0.0	4.6	0.0	0.0	0.0	55.4	0.0	201.6	0.0	273.4	21550.1
2	الزراعة - حيوانى	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	106.4	0.0	114.8	0.0	135.2	4711.8
3	الحلج والكبس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	11.1	2294.9
4	المناجم والمحاجر	3.1	86.0	17.2	1.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	341.2	1.0	0.0	2.2	0.0	4.8	574.1
5	البترول الخام والغاز الطبيعى	0.0	79.3	148.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1310.9	0.0	0.0	0.0	72.1	0.0	82.9	10665.4
6	الصناعات الغذائية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	370.4	0.0	813.4	0.0	609.2	4997.0
7	المشروبات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	280.0	0.0	293.3	0.0	0.0	601.6
8	السجاير والسيجار وخلافه	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
9	الغزل والنسيج	1.2	1.4	0.0	14.3	0.0	5.5	0.9	4.5	0.0	38.4	9.4	50.8	33.3	0.0	957.7	7593.8
10	الملابس الجاهزة وأحذية جلدية	1.6	31.9	51.4	1.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	60.4	15.6	141.7	0.0	807.1	1326.6
11	الخشب والأثاثات الخشبية	0.0	0.3	0.9	9.1	14.7	11.8	35.4	2.2	1.3	697.1	9.0	2.6	0.0	0.3	11.0	834.6
12	الورق والكرتون ومنتجاتها	1.1	118.5	6.2	7.9	0.3	2.9	3.1	7.1	5.4	6.9	0.8	148.1	3.8	2.1	141.8	1054.4
13	الطبع والنشر	0.2	6.2	29.4	1.2	1.0	1.0	7.8	1.1	16.0	7.3	33.2	37.0	4.8	0.8	33.9	327.9
14	الجلود والصناعات الجلدية	0.0	0.0	0.0	14.1	1.5	0.0	5.6	7.6	0.0	0.0	0.0	0.0	5.6	0.0	142.3	763.7
15	الكاوتشوك ومنتجاته	0.9	12.3	9.2	9.5	0.6	8.1	21.2	1.9	2.2	9.3	21.1	8.3	5.3	1.3	38.0	267.5
16	الصناعات الكيماوية	5.9	154.8	50.6	65.8	3.9	45.2	55.3	63.3	0.0	329.2	29.1	38.7	31.5	20.0	402.1	5070.5
17	منتجات البترول	5.4	463.6	414.9	5.9	1.6	2.0	15.2	14.3	589.6	189.8	2545.2	24.8	6.0	5.2	104.8	6073.0
18	منتجات تقطير الفحم	0.0	0.0	370.7	0.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7	0.5	0.0	0.0	0.8	410.0
19	مصنوعات من خامات غير معدنية	0.0	26.4	24.8	88.0	0.0	58.9	5.6	23.8	0.0	6773.5	1.4	0.0	48.8	0.0	23.1	7398.8
20	الصناعات المعدنية الأساسية	4.9	8.9	1983.5	262.8	23.1	142.9	38.2	174.1	30.8	4199.4	331.8	56.7	1.4	7.7	59.8	7899.2
21	المنتجات المعدنية	4.8	11.9	39.4	28.2	13.2	77.7	197.0	120.6	104.2	133.1	136.8	27.8	15.5	20.0	365.3	2091.4
22	الات غير كهربائية	1.7	18.9	24.7	3.6	3.4	2.4	30.5	1.4	5.4	1.8	11.2	92.7	0.1	2.9	3.3	487.9
23	الات كهربائية	0.7	69.8	39.2	14.4	8.6	247.0	22.2	1.6	125.3	9.1	111.9	75.4	25.8	16.5	571.1	1744.5
24	وسائل نقل	0.1	2.3	1.0	1.0	0.1	0.7	42.5	0.4	17.8	18.3	432.3	26.4	1.6	1.5	6.2	724.2
25	صناعات متنوعة	1.1	10.4	37.9	0.9	9.2	0.4	16.3	38.0	8.3	7.3	4.4	90.8	0.7	0.0	311.7	678.7
26	كهرباء	6.8	459.5	828.9	59.7	11.2	55.9	20.0	19.4	1.9	29.1	183.8	693.5	239.7	84.6	344.3	5366.5
27	تشييد وصيانة	1.2	50.5	170.0	7.5	1.6	6.9	9.7	4.4	92.5	4.0	288.1	176.3	58.9	188.2	18.8	1524.6
28	نقل ومواصلات	0.5	40.5	15.3	62.9	3.3	47.1	6.1	25.3	3.8	4.4	368.8	3426.6	63.4	0.7	135.8	5052.9
29	تجارة ومال وتأمين	16.3	652.4	989.1	33.2	7.7	295.5	198.1	23.5	457.5	1523.5	301.1	7410.4	399.3	9.3	515.9	19391.9
30	مطاعم وفنادق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.4
31	إسكان ومرافق	2.6	9.8	26.5	1.2	0.9	1.7	3.5	15.2	1.9	6.7	16.5	39.1	23.5	1.2	28.9	367.0
32	خدمات شخصية وأخرى	1.0	18.8	200.9	6.7	8.1	44.9	11.3	27.7	19.9	16.3	214.3	569.3	18.3	2.8	653.0	4192.0
	المستلزمات المحلية	61.1	2335.6	5496.5	701.2	114.2	1058.5	750.0	577.6	2794.7	14345.8	5924.6	13011.2	2626.2	365.1	6793.1	12ة043.2
	المستلزمات المستوردة	316.9	2318.1	1775.6	970.8	332.3	1523.5	2621.3	1072.4	500.3	4884.2	2789.0	5641.8	756.8	9.2	1582.9	50408.4
	إجمالى المستلزمات	378.0	4653.6	7272.2	1672.0	446.5	2582.0	3371.3	1650.0	3295.0	19230.0	8713.6	18653.0	3383.0	374.3	8376.0	176451.5
	القيمة المضافة بالسوق	185.7	6366.4	3972.5	1346.1	338.6	1795.5	2702.2	907.7	4932.0	15765.9	24716.4	58447.8	3987.4	5940.1	21294.4	253013.5
	الإنتاج بسعر السوق	563.7	11020.1	11244.7	3018.1	785.1	4377.5	6073.5	2557.7	8227.0	34995.9	33430.0	77100.8	7370.4	6314.4	29670.4	429465.0

	القطاع	إستهلاك الأفراد	إستهلاك حكومى	صادرات	إستثمار	تغير فى المخزون	الطلب النهائى	الإستخدامات
1	الزراعة - نباتى	20416.38	330.26	631.55	47.81	-30.35	21395.64	42945.70
2	الزراعة - حيوانى	12463.46	217.37	28.28	103.68	0.00	12812.79	17524.64
3	الحلج والكبس	246.43	1.88	707.31	0.00	-212.67	742.95	3037.89
4	المناجم والمحاجر	212.38	1.11	151.86	0.00	91.41	456.77	1030.87
5	البترول الخام والغاز الطبيعى	521.33	0.98	5236.31	32.95	0.00	5791.57	16457.00
6	الصناعات الغذائية	25931.42	643.91	825.75	155.37	637.51	28193.97	33191.00
7	المشروبات	1672.59	0.00	7.55	0.00	0.00	1680.13	2281.73
8	السجاير والسيجار وخلافه	4353.96	0.00	0.72	0.00	0.00	4354.68	4354.68
9	الغزل والنسيج	7774.24	42.01	791.15	55.87	1335.48	9998.76	17592.51
10	الملابس الجاهزة وأحذية جلدية	14969.97	411.61	1743.37	135.55	971.26	18231.76	19558.31
11	الخشب والأثاثات الخشبية	2861.06	38.95	58.26	350.77	84.99	3394.02	4228.65
12	الورق والكرتون ومنتجاتها	100.73	317.61	67.23	20.76	71.63	577.95	1632.36
13	الطبع والنشر	2434.18	423.08	32.32	231.25	36.42	3157.25	3485.16
14	الجلود والصناعات الجلدية	261.83	4.45	44.75	4.72	182.11	497.86	1261.61
15	الكارتشوك ومنتجاته	210.72	41.02	62.99	8.75	30.35	353.84	621.36
16	الصناعات الكيماوية	3714.82	891.18	1029.12	358.06	109.77	6102.94	11173.47
17	منتجات البترول	1915.96	227.45	4338.40	108.30	-364.22	6225.89	12298.89
18	منتجات تقطير الفحم	13.12	56.15	106.25	12.49	-34.33	153.68	563.72
19	مصنوعات من خامات غير معدنية	2057.12	7.07	308.78	255.16	993.11	3621.23	11020.06
20	الصناعات المعدنية الأساسية	505.94	33.71	716.19	1733.86	355.78	3345.48	11244.69
21	المنتجات المعدنية	479.89	9.09	121.28	450.02	-133.55	926.72	3018.10
22	آلات غير كهربائية	49.12	10.87	19.75	287.62	-70.11	297.25	785.14
23	آلات كهربائية	2090.33	36.08	76.02	430.54	0.00	2632.98	4377.47
24	وسائل نقل	2089.17	120.50	15.19	1786.00	1338.38	5349.24	6073.45
25	صناعات متنوعة	179.38	39.94	407.11	277.29	975.26	1878.97	2557.68
26	كهرباء	2133.65	630.76	0.00	96.10	0.00	2860.52	8227.00
27	تشييد وصيانة	0.00	900.51	0.00	32570.72	0.00	33471.23	34995.85
28	نقل ومواصلات	12646.44	323.86	14188.99	1217.88	0.00	28377.17	33430.03
29	تجارة ومال وتأمين	46891.24	601.21	7350.55	2865.90	0.00	57708.89	77100.77
30	مطاعم وفنادق	1338.75	90.35	5934.84	0.00	0.00	7363.94	7370.38
31	إسكان ومرافق	5934.12	53.28	0.00	0.00	0.00	5987.40	6354.40
32	خدمات شخصية وأخرى	23400.20	84.22	1253.77	740.19	0.00	25478.38	29670.43
	المستلزمات المحلية	199869.90	6590.46	46255.62	44337.60	6368.25	303421.83	429464.99
	المستلزمات المستوردة	12190.21	893.91	598.84	16165.49	2944.72	32793.16	83201.53
	إجمالى المستلزمات	212060.12	7484.37	46854.45	60503.08	9312.97	336214.99	512666.52
	القيمة المضافة بالسوق							
	الإنتاج بسعر السوق							

جدول (3)

(بالمليون جنيه)

هيكل الواردات الاستهلاكية

القطاع	الواردات الاستهلاكية	%	الترتيب
مطاعم وفنادق	3781.29	28.90	1
الصناعات الغذائية	3237.14	24.74	2
الزراعة -نباتى	1256.74	9.61	3
منتجات البترول	771.26	5.89	4
الات غير كهربائية	464.96	3.55	5
صناعات متنوعة	430.19	3.29	6
مصنوعات من خامات غير معدنية	405.23	3.10	7
الصناعات الكيماوية	378.29	2.89	8
الزراعة - حيوانى	322.01	2.46	9
المنتجات المعدنية	318.70	2.44	10
نقل ومواصلات وقناة السويس	292.71	2.24	11
وسائل نقل	212.72	1.63	12
الكاوتشوك ومنتجاته	206.10	1.58	13
الصناعات المعدنية الأساسية	182.96	1.40	14
الات كهربائية	170.00	1.30	15
الغزل والنسيج	149.38	1.14	16
الخشب والاثاثات الخشبية	106.33	0.81	17
المناجم والمحاجر	92.16	0.70	18
الورق والكرتون ومنتجاتهما	84.00	0.64	19
خدمات شخصية واخرى	76.01	0.58	20
الملابس الجاهزة واحذية جلدية	65.75	0.50	21
الطبع والنشر	23.26	0.18	22
تجارة ومال وتامين	17.30	0.13	23
السجاير والسيجار وخلاله	13.98	0.11	24
الجلود والصناعات الجلدية	12.22	0.09	25
المشروبات	8.04	0.06	26
منتجات تقطير الفحم	3.79	0.03	27
الحلج والكبس	1.61	0.01	28
البترول الخام والغاز الطبيعى	0.00	0.00	29
كهرباء	0.00	0.00	30
تشييد وصيانة	0.00	0.00	31
اسكان ومرافق	0.00	0.00	32
اجمالى	13084.12	100.00	

هيكل الواردات الاستثمارية

القطاع	الواردات الاستثمارية	%	الترتيب
الات كهربائية	5821.22	36.01	1
آلات غير كهربائية	4188.64	25.91	2
صناعات متنوعة	2019.84	12.49	3
وسائل نقل	1018.94	6.30	4
الصناعات المعدنية الأساسية	619.43	3.83	5
المنتجات المعدنية	589.89	3.65	6
خدمات شخصية وأخرى	507.85	3.14	7
الصناعات الكيماوية	376.61	2.33	8
الخشب والأثاثات الخشبية	341.43	2.11	9
تجارة ومال وتأمين	316.72	1.96	10
مصنوعات من خامات غير معدنية	160.69	0.99	11
الزراعة - حيوانى	152.11	0.94	12
الكاوتشوك ومنتجاته	36.38	0.23	13
الطبع والنشر	5.56	0.03	14
الملابس الجاهزة وأحذية جلدية	5.05	0.03	15
الورق والكرتون ومنتجاتها	3.40	0.02	16
الزراعة - نباتى	1.73	0.01	17
الحلج والكبس	0.00	0.00	18
المناجم والمحاجر	0.00	0.00	19
البترول الخام والغاز الطبيعى	0.00	0.00	20
الصناعات الغذائية	0.00	0.00	21
المشروبات	0.00	0.00	22
السجاير والسيجار وخلاله	0.00	0.00	23
الغزل والنسيج	0.00	0.00	24
الجلود والصناعات الجلدية	0.00	0.00	25
منتجات البترول	0.00	0.00	26
منتجات تقطير الفحم	0.00	0.00	27
كهرباء	0.00	0.00	28
تشييد وصيانة	0.00	0.00	29
نقل ومواصلات	0.00	0.00	30
مطاعم وفنادق	0.00	0.00	31
إسكان ومرافق	0.00	0.00	32
اجمالى	16165.486	100.00	

هيكل الواردات الوسيطة

القطاع	الواردات الوسيطة	%	الترتيب
الصناعات الكيماوية	8845.075	17.55	1
الزراعة - نباتى	7012.644	13.91	2
الصناعات المعدنية الأساسية	6224.844	12.35	3
آلات كهربائية	3886.007	7.71	4
تجارة ومال وتأمين	3176.274	6.30	5
الصناعات الغذائية	3027.031	6.01	6
وسائل نقل	2853.29	5.66	7
الخشب والأثاثات الخشبية	2471.312	4.90	8
الورق والكرتون ومنتجاتها	2263.815	4.49	9
المناجم والمحاجر	1566.578	3.11	10
مصنوعات من خامات غير معدنية	1471.867	2.92	11
الغزل والنسيج	1442.081	2.86	12
منتجات البترول	1389.628	2.76	13
آلات غير كهربائية	1389.405	2.76	14
نقل ومواصلات	670.784	1.33	15
المنتجات المعدنية	620.626	1.23	16
الكاوتشوك ومنتجاته	574.566	1.14	17
صناعات متنوعة	507.472	1.01	18
الزراعة - حيوانى	401.987	0.80	19
خدمات شخصية وأخرى	322.84	0.64	20
الملابس الجاهزة وأحذية جلدية	97.787	0.19	21
الطبع والنشر	86.78	0.17	22
مطاعم وفنادق	61.311	0.12	23
الجلود والصناعات الجلدية	30.028	0.06	24
الحلج والكبس	8.259	0.02	25
منتجات تقطير الفحم	5.916	0.01	26
المشروبات	0.175	0.00	27
البترول الخام والغاز الطبيعى	0	0.00	28
السجاير والسيجار وخلاله	0	0.00	29
كهرباء	0	0.00	30
تشييد وصيانة	0	0.00	31
إسكان ومرافق	0	0.00	32
اجمالى	50408.382	100.00	

جدول (3) ب هيكل تفصيلي للمدخلات من الواردات الوسيطة

القطاعات	المدخلات من الواردات الوسيطة	%	الترتيب
التجارة	5281.59	10.48	1
تهيئة (الغلال-الأرز- الأعلاف)	4941.89	9.80	2
تشييد وصيانة	4884.18	9.69	3
نقل ومواصلات واتصالات	2705.47	5.37	4
وسائل نقل	2621.30	5.20	5
باقى الصناعات الغذائية	2568.15	5.09	6
باقى الكيماوية	2567.15	5.09	7
الملابس الجاهزة واحذية جلدية	2553.33	5.07	8
الخشب والأثاث الخشبية	1833.57	3.64	9
الغزل والنسيج	1780.81	3.53	10
باقى م. من خامات غير معدنية	1673.01	3.32	11
خدمات شخصية وأخرى	1582.91	3.14	12
الآلات الكهربائية	1523.54	3.02	13
الزراعة -نباتى	1368.21	2.71	14
الحديد والصلب ومنتجاته	1220.60	2.42	15
صناعات متنوعة	1072.44	2.13	16
الطبع والنشر	1015.02	2.01	17
السجاير والسيجار وخلافه	1004.71	1.99	18
المنتجات المعدنية	970.77	1.93	19
المطاعم والفنادق	756.77	1.50	20
الأدوية والمستحضرات الدوائية	659.92	1.31	21
الزيوت النباتية	612.20	1.21	22
الورق والكرتون ومنتجاتهما	512.00	1.02	23
كهرباء	500.26	0.99	24
الألمونيوم ومنتجاته	386.26	0.77	25
المال	341.62	0.68	26
المشروبات	334.62	0.66	27
الآلات غير الكهربائية	332.35	0.66	28
منتجات تقطير الفحم	316.89	0.63	29
الخزف والصينى ومنتجاته	305.89	0.61	30
الكاوتشوك ومنتجاته	253.99	0.50	31
الأسمنت	248.05	0.49	32
تكرير السكر	223.43	0.44	33
الجلود والصناعات الجلدية	222.12	0.44	34
المصنوعات غير الحديدية	168.79	0.33	35
البترول الخام والغاز الطبيعى	165.13	0.33	36
الأسمدة	160.52	0.32	37
الحلج والكبس	159.76	0.32	38
الزجاج ومنتجاته	91.13	0.18	39
المناجم والمحاجر	88.65	0.18	40
البتروكيماويات	87.67	0.17	41
الزراعة -حيوانى	85.04	0.17	42
قناة السويس	83.52	0.17	43
منتجات البترول	74.84	0.15	44
الزراعة -سمكى	40.57	0.08	45
التامين	18.55	0.04	46
المرافق	6.43	0.01	47
الإسكان	2.78	0.01	48
اجمالى	50408.37	100.00	

المراجع

- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، جدول ٨/٣ ، العدد الثانى ، المجلد الخامس والخمسون ، ٢٠٠٢ .
- أندريا فيلاسكو : اسعار الصرف فى الاسواق الناشئة ، التعويم نحو المستقبل ، ورقة عمل رقم ٤٦ ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، نوفمبر ٢٠٠٠ .
- البنك الدولى – تقرير عن الأستثمار – ٢٠٠٢ .
- سلطان ابو على : نظام سعر الصرف فى مصر ، ورقة مقدمة لبرنامج الامم المتحدة الانمائى ووزارة التخطيط ، اكتوبر ٢٠٠٣ .
- حسنى العيوطى : سياسة سعر الصرف فى مصر (تطورها – تقييمها توصياتها) ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الرابع لكلية التجارة ، بنها ، جامعة الزقازيق عام ٢٠٠٣
- عبد الفتاح الجبالى : الجنيه المصرى من التثبيت الى التحرير ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، رقم ١٢٤ ، ٢٠٠٣ .
- وزارة الإقتصاد و التجارة الخارجية- الإستثمار الأجنبى المباشر- البحوث الإقتصادية و المعلومات – ٢٠٠٠ .
- وزارة التجارة الخارجية – تقرير عن سعر الصرف الإجنبى – ٢٠٠٤ –تقرير غير منشور.
- وزارة التخطيط ، تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، اكتوبر ٢٠٠٣ .

الخلاصة والتوصيات

تناولت الدراسة تحليل لمصادر الطلب و العرض للعملات الأجنبية فى مصر و أثرها على العملة الوطنية من خلال تحليل جانبى العرض و الطلب بإستخدام أسلوب التحليل الوصفى الإستقرائى ثم الإنتقال الى تحليل البيانات من خلال استحدام أسلوب المدخلات و المخرجات.و لكن المتتبع لهيكل احتياطى النقد الأجنبى يلاحظ تركزة فى عملة و احدة هى الدولار و ليست عملات كما هو يجب ان يكون وذلك لأن انخفاض الدولار فى الأسواق العالمية خلال الفترة محل الدراسة تبعة أيضا انخفاض فى الإحتياطى ، و ذلك أن الإحتياطى النقدى يتركز فى ثلاث أوعية هى الدولار و الذهب و حقوق السحب الخاصة ولكن معظم الإحتياطى يتركز فى الدولار حيث يمثل نحو ٨٥ % . و يعتبر تأثير الطلب على العملات الأجنبية و عرضها من المشكلات المثارة الأن على صعيد الإقتصاد القومى و تأثيرها على العملة الوطنية و ما ظهر جليا بعد قرارات يناير ٢٠٠٣ .

والملاحظ خلال فترة استقرار أسعار الصرف فى مصر من ٩١ حتى ١٩٩٧ كان دور البنك المركزى قوى ومؤثر فى المتغيرات المالية ، وعندما بدأ البنك المركزى يقلل من دوره فى ضبط سوق الصرف الاجنبى فى ظل الأزمات التى مر بها الاقتصاد القومى إنقلب الأمر وأصبح من الضرورة تخفيض العملة المحلية ، وأيضا لم يلعب البنك المركزى دورا إيجابيا خلال عملية التخفيض فإنخفض سعر الصرف بحده ليصل الى ٦,١٥ جنيه للدولار بل أدى الى ظهور سوق سوداء نتيجة لان الدولة تحاول المحافظة على سعر الصرف من التدهور فأصبحت السوق السوداء لها سعر ٧ جنيه والسوق الموازية لها سعر وهو ٦,١٥ جنيه للدولار ويرجع ذلك فى حقيقة الأمر الى وجود طلب آخر على العملة الاجنبية فى السوق المحلى وهذا يعتبر أخطر ما فى الموضوع وهو قيام بعض المؤسسات المحلية بالتعامل بالدولار بدلا من الجنيه مثل تحصيل بعض الرسوم (لبعض المدارس الخاصة والجامعات) من المواطنين مما يتسبب فى طلب خفى آخر على الدولار فى السوق المحلى ٠ أيضا يوجد بعض المؤسسات الحكومية تحصل بعض الرسوم بالدولار وهكذا فإن هذا الطلب يأتى من السوق السوداء بالاضافة الى عجز القطاع المصرفى من تمويل احتياجات الواردات فتلجأ البنوك للسوق السوداء لتغطية خطابات ضمان العملاء تحت بند "توفير عملة" وهكذا أصبحت للسوق السوداء قنوات تمدها وتغذيها وهذا راجع الى ضعف قدرة الجهاز المصرفى عن لعب دوره فى تجميع المدخرات المحلية واستثمارها بشكل سليم٠ و ذلك لإنخفاض سعر الفائدة فى البنوك سواء على العملة المحلية أو العملات الاجنبية مما يجعلة غير مشجع على الادخار ، فبغض النظر عن سعر الفائدة على العملات الاجنبية إلا أن رفع سعر الفائدة على العملة المحلية سوف يشجع مكتنزى الدولار على تحويله الى عملة محلية وإخراجه من سجن الاكتناز الى الاستثمار وهذا فى حد ذاته وسيلة لزيادة العرض الفعال للعملة الاجنبية حيث أنه فى حقيقة الأمر الاقتصاد المصرى يواجه بمجموعة من المتغيرات تؤثر سلبا على سعر صرف العملة المحلية .

و تناولت الدراسة التحليل من خلال بيانات الفترة من ٩٧ الى ٢٠٠٢ سواء بيانات ميزان المدفوعات و جداول المدخلات و المخرجات . و من خلال التحليل انتهت الدراسة الى بعض الحقائق أهمها:

- بتحليل الطلب على العملات الأجنبية اتضح أنه بلغ نحو ١٩,٨ مليار دولار كمتوسط الفترة محل الدرسة و توزع ذلك بين الواردات السلعية المنظورة و الواردات الغير منظورة ، و كانت أهم مصادر الطلب من الواردات المنظورة كالآتى:

- إحتلت الواردات الوسيطة المركز الأول فى الطلب على العملات الأجنبية حيث بلغ احتياجها نحو ٤٢ % من جملة الطلب على العملات الأجنبية فى مصر.
- إحتلت الواردات الإستثمارية المركز الثانى فى الطلب على العملات الأجنبية حيث بلغ احتياجها نحو ٣٦ % من جملة الطلب على العملات الأجنبية فى مصر.
- إحتلت الواردات الإستهلاكيةالمركز الثالث فى الطلب على العملات الأجنبية حيث بلغ احتياجها نحو ١٨ % من جملة الطلب على العملات الأجنبية فى مصر.
- واردات المناطق الحرة احتلت المركز الأخير من حيث احتياجاتها من العملات الأجنبية حيث بلغت نحو ٥,٤ % كمتوسط الفترة محل الدراسة.

- فى حين بلغ احتياجات الواردات الغير منظورة نحو ٥,٦ مليار دولار كمتوسط الفترة تمثل نحو ٢٨,٤ % من جملة الطلب على العملات الأجنبية ، و كانت موزعة بين كل من مدفوعات للنقل و السفر و الإستثمار الأجنبى و مصروفات حكومية ومدفوعات أخرى و التى كانت تمثل نحو ٤٥ % من طلب المدفوعات الخدمية على العملات الأجنبية، و لم نتمكن من الحصول على تفاصيل لهذا البند منشور. بينما كانت مدفوعات النقل و السفر تمثل نحو ٢٨,٢ % من جملة طلب الواردات الغير منظورة ، بينما بلغ طلب الإستثمار الأجنبى نحو ١٦ % و بلغ طلب المصروفات الحكومية نحو ١٠,٧ % .

و بتحليل عرض العملات الأجنبية خلال فترة الدراسة أنة بلغ نحو ٢١,٢ مليار دولار و كان مصدرها الآتى:

- متحصلات من الصادرات السلعية بلغت نحو ٢٨ % .
- متحصلات من التحويلات بلغت نحو ٢٠,٦ % .
- متحصلات من النقل و السفر بلغت نحو ٢١ % .
- متحصلات من إيرادات قناة السويس بلغت نحو ٨,٥ % .
- متحصلات من دخل الإستثمار بلغت نحو ٨,٤ % .
- متحصلات أخـرى بلغت نحو ١٢,٥ % .

و متحصلات العملة الاجنبية تحقق معدل نمو ضعيف بلغ نحو ٠,٣% خلال الفترة محل الدراسة ، وإن كان يبدو أنه يوجد فائض طفيف بين الطلب وعرض العملات الاجنبية إلا أنه يلاحظ الآتى :-

- أن متحصلات النقل والسياحة والسفر لا يتم تحديدها بدقة لأنها عبارة عن حجز فنادق ، مصروفات سائح أو زائر الى مصر دون وجود مكون نقد أجنبى يستطيع البنك المركزى أن يستخدمه لتدعيم الاحتياطيات من العملة الاجنبية وهى تمثل نحو ١٧,٢% .
- متحصلات الصادرات السلعية أيضا تذهب الى حسابات الافراد وعندما يتم فتح حساب لتمويل مدفوعات الواردات يطلب المستورد من البنك تدبير عملة لتغطية الحساب ، ولقد صدر قرار رئيس الوزراء بتوريد ٧٥% من حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبى للبنك المركزى إلا أنه لم يتم تنفيذه حتى كتابة هذه الدراسة وهى تمثل نحو ٢٨% .
- متحصلات التحويلات وهى تمثل نحو ٢٠,٦% من جملة المتحصلات هى تحويلات خاصة ومعظم هذه التحويلات يتم إكتنازها ترقبا لارتفاع سعر العملات الاجنبية فى مصر والبعض منها لدى البنوك التجارية وتحت الطلب (حسابات جارية) وليست ودائع للاستثمار نظرا لضعف سعر الفائدة على العملة الاجنبية مما يجعل المودع لا يجد فائدة من وضعها وديعة دين بتركها حساب جارى لا يستطيع البنك

التجارى استثمارها وبالتالى حتى فى البنوك التجارية فهى نوع من الاكتناز ٠و لكن تواجهه عرض العملات مشكلات عديدة أهمها الاتى :-

- مصادر عرض العملات الاجنبية فى مصر يشوبها الكثير من عدم اليقين بمعنى عند تناول ايرادات السياحة لا يستطيع أحد أن يجزم بأن ايرادات السياحة كما هى منشورة لأنه لا يدخل البنوك أى من هذه الايرادات ، فالسائح يأتى الى مصر ومعه دولارات ويتم تقدير المتحصلات من السائح بواقع ١٢٠ دولار للسائح فى الليلة ٠ وهذا التقدير حقيقة قد يكون سليم أو غير سليم ولكن هذه المبالغ قد تمول السوق السوداء طالما وجدت ، بالاضافة الى أنه فى ظل هذا التخفيض قد تنخفض هذه القيمة للنصف وبالتالى فإن ايرادات السياحة قد لا تكون دقيقة ٠
- أيضا تغطية البنوك لخطابات الاعتمادات الاستيرادية ١٠٠% قد يؤدى الى تدبير عملة باستخدام السوق السوداء ، وهذا يمثل ضغط على الجهاز المصرفى وثغرات فى سوق العملات الاجنبية ٠
- ربط الجنيه بالدولار وهو ما تسبب فى هذا التدهور الكبير نظرا لأن حجم التجارة مع الولايات المتحدة الامريكية مازال محدودا بالاضافة الى أن حجم التجارة الخارجية مع دول السوق الأوروبية يتعدى ٦٥% من حجم التجارة الخارجية المصرية ومع ذلك لا يتم ربط الجنيه باليورو وفى ظل الاقتصاديات الضعيفة النامية يجب تنوع سلة العملات ويجب الربط وفقا لحجم التعامل فى التجارة الخارجية حتى لا تؤثر الصدمات الخارجية للعملة على العملة المحلية ٠
- أيضا تقييد معدل التضخم فى ظل إنهيار سعر الصرف للعملة قد لا يكون فى صالح سعر الصرف فى المدى القصير ، ولكنه فى مثل هذه الأحوال قد يتضح بتبنى معدلات تضخم مرتفع بض الوقت حتى يمكن احداث توازن لسعر صرف العملة المحلية كما حدث فى البرازيل والمكسيك ٠

ولهذا فإنه عادة ما يتم استبدال تثبيت سعر الصرف بنظام التعويم ، وتعويم سعر الصرف غالبا ما يكون تعويم غير نظيف وإن كان فى الأغلب فإن الدول تحاول أن تتعامل معه على أن تعويم نظيف ، ولكن جميع الدول التى لديها سعر صرف مرن أى معوم غالبا ما تتدخل من آن لآخر للتصحيح بما فيهم الولايات المتحدة الامريكية ، وغالبا ما يتم تعويم سعر الصرف بدرجات متفاوتة ، ولكن عملية التعويم عادة ما يكون لها بعض الآثار الجانبية خاصة على معدل التضخم وزيادة اسعار السلعة المحلية وزيادة المستوى العام للأسعار وهذا يتضح كالآتى :-

- يؤثر سعر الصرف الحقيقى فى السعر النسبى بين السلع المحلية والاجنبية والذى يؤثر بدوره على كل من الطلب المحلى والاجنبى على السلع المحلية ومن ثم على الطلب الكلى ومعدل التضخم ٠
- أيضا سعر الصرف يؤثر على أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة المحلية والتى يتم إدراجها فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ٠

ولهذا فإن تحليل جانبى الطلب والعرض من العملات الاجنبية أعطى مؤشـــرات أخرى على نقاط الضعف التى تواجه الاقتصـــاد المصـــرى فى ضعف إمكانية التوازن بين مصادر طلب وعرض العملات الاجنبية ٠ و أكد ذلك التحليل بإستخدام جداول المدخلات و المخرجات حيث يوضح التحليل الهيكل القطاعى لمصادر طلب وعرض النقد الأجنبى فى أنشطة التصدير والاستيراد بأنواعه المختلفة فيما بين قطاعات الاقتصاد القومى، وذلك اعتماداً على تحليل المدخلات والمخرجات من واقع أحدث جدول ثم اعداده عام ١٩٩٩/٩٨.

وفى واقع الأمر أن رغم الحجة القائلة بالثبات النسبى لهيكل العلاقات التشابكية فى الأجل القصير، إلا أن التغيرات التى حدثت فى الفترة الماضية ربما تكون أحدثت بعض الاختلافات فى النتائج السابقة، ويوضح

ذلك أهمية الإسراع باعداد جداول أحدث للمدخلات والمخرجات للاستفادة به فى أجـراء تحليلات تفصيلية لتكون ذات جدوى أكبر فى استخلاص التوصيات اللازمه للسياسات الاقتصادية.

وبناءً على ذلك فإنه يمكن القول أن فى حدود الثقة فى مدى اقتراب أو أبتعاد هيكل الاقتصاد القومى المصرى من الصورة التى يوضحها جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٩٩/٩٨،فإنه يمكن استخلاص بعض النتائج والتوصيات التى يمكن أن تفيد فى تحديد اتجاهات تحسين الميزان التجارى بزيادة مصادر عرض العملة الأجنبية وتخفيض مصادر الطلب عليها.

فيما يتعلق بمصادر العرض وهى تحديداً كما سبق ذكره الصادرات من السلع والخدمات وفقاً للتقسيم القطاعى للجدول المستخدم، فإنه يجب العمل على زيادة الصادرات من القطاعات التى لاتتطلب قدراً كبيراً من الواردات الوسيطة اللازمة لانتاجها، أى القطاعات ذات المؤشر الأقل الخاص بتكلفة الواردات لكل وحدة صادرات، وذلك مثل قطاعات منتجات البترول والخدمات بأنواعها، والسياحة والملابس الجاهزة والغزل والنسيج. وفى هذا المجال يمكن أن نوحى أيضاً بضرورة زيادة الاهتمام بتطوير وتحسين خدمات النقل بأنواعها المختلفة وخاصة فى منطقة قناة السويس لزيادة حجم الإيرادات فيها حيث يعد أهم مصادر إيرادات النقد الأجنبى ،وانها مازالت تتضمن طاقات كامنه يمكن استغلالها.

كذلك يجب مراجعة أوضاع القطاعات التى يزيد فيها قيمة المؤشر السابق عن الواحد الصحيح،وتخفيض الصادرات فيها أو منعها إذا تأكدت هذه البيانات.

وفيما يتعلق بجانب الطلب على العملة الأجنبية، أىالواردات، توضح النتائج أن الواردات الوسيطة اللازمة للانتاج هى المسئول الرئيسى عن الجانب الأكبر (٦%) من الطلب على العملة الأجنبية، وبالتالى فإن اتباع سياسة احلال الواردات تكون ضرورية فى هذا المجال لمحاولة تقليل الطلب على العملة الأجنبية من ناحية، ولتفادى آثار الصدمات الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية أو انخفاض قيمة العملة المحلية من ناحية أخرى،وبطبيعة الحال أنه لايمكن استهداف احلال كل الواردات الوسيطة وانما يمكن التركيز على بعض هذه الواردات التى تشكل نسبة ملموسة وتدخل فى عملية الإنتاج لأكبر عدد من القطاعات، ولعل أهم هذه الواردات، كما أتضح من الدراسة السابقة، هى الواردات من الصناعات الكيماوية وهى تشكل أكبر نسبة فى الواردات الوسيطة،وفى الواردات الكلية وتدخل فى الاستهلاك الوسيط لكل القطاعات بلا استثناء. ومن هنا فإن هذه الصناعة تصبح جديرة بالاهتمام وبدراسة أكثر تفصيلا وعمقاً لوضع استراتيجية للتوسع فى انتاجها، على أن يكون الإنتاج المحلى فى نفس مستوى جودة الإنتاج المستورد وألا يزيد تكلفتة عن الإنتاج المستورد.

اتضح أيضا من التحليل الوارد فى الدراسة كبر الوزن النسبى للواردات من الإنتاج الزراعى والنباتى، والذى يتمثل فى القمح والحبوب الزيتية، اللازمة للصناعات الغذائية، وهى كما نلاحظ فى الازمة الحالية للاقتصاد المصرى تشكل أهمية حيوية لارتباطها المباشر بمستوى معيشة الفرد. ولذا ينبغى العمل على دراسة متعمقة تفصيلية لافضل البدائل الممكنة لزراعة هذه المنتجات سواء فى اراضى جديدة أو التفكير فى بدائل للتركيب المحصولى الحالى ، أو زراعتها فى دول معينة بتكلفة منخفضة كما هو مطروح حاليا فى أطار السياسة الاقتصاديه لمواجهة الأزمة.

و انتهت الدراسة الى مجموعة من السياسات التى يجب انتهاجها للحد من الضغط على العملة المحلية و هى كالآتى:

- أهمية اصلاح الجهاز المصرفي وشركات الصرافة بما تمكنها من اداء دورها سواء في جذب العملة الأجنبية أو في الحد من استخدامها .

- اتخاذ اجراءات تمييزية لاستخدام العملة الجنبية مما يحد من الطلب عليها .
- وضع ضوابط علي تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل خاصة في حالة الخروج .
- مراجعة اسلوب تحديد سعر الصرف وربطه بسلة من العملات .
- الغاء الطلب علي العملات الأجنبية لأغراض المعاملات الداخلية بأي شكل من الأشكال .
- الاعتماد علي سياسة احلال الواردات للحد من الضغط علي ميزان المدفوعات والميزات التجاري.
- أهمية تواجد البنك المركزي بشكل انفعال وسياسة نقدية فعالة .
- تقليص منافذ تسرب العملات الجنبية من الخارج من خلال تحركات رؤوس الأموال.

تنويه

قام الباحث مشكورا بالاستجابة لما ورد فى هذا التعقيب من ملاحظات فى حدود القناعـــة العلميـــة للفريق البحثى ومع ذلك ننشر التعقيب كاملا تعميما للفائدة .

وفى النهاية تجدر الإشارة إلى أن الآراء التى تضمنها البحث تعبر عن وجهة نظر الباحثين .

بسم الله الرحمن الرحيم

الى	معهد التخطيط القومى، القاهرة ت/ك ٧٦٢١١٥١
من	الاستاذ الدكتور محمود ابو العيون – استاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الزقازيق
الموضوع	تعقيب على بحث الزميل أ.د. مجدى خليفة بعنوان: " دراسة تحليلية لمصادر طلب وعرض العملات الاجنبية فى مصر واثرها على قيمة العملة الاجنبية"
التاريخ	2004/6/1

التعقيب

الموضوع يعتبر موضوع الدراسة من الموضوعات التطبيقية التى تحتل اهمية كبيرة فى دراسات سعر الصرف فى مختلف الدول بوجه عام وفى مصر بوجه خاص. ويحتاجها المخطط كما يحتاجها منظم سوق الصرف الاجنبى وكذلك متخذ القرار فى اتباع سياسات الصرف الاجنبى.

ويحتل الموضع اهمية واضحة فى مصر بعد اتخاذ الحكومة لقرار تعويم سعر صرف الجنية المصرى فى 29 يناير 2003 عقب تدخلها اكثر من مرة، وبأكثر من اسلوب، فى محاولة لاعادة السوق الى واقعيته التى اوقفت اعتبارا من منتصف عام 1997 بالتحديد الجبرى لسعر الصرف على الرغم من ان ما اتخذ من اجراءات لتحرير السوق فى بداية عام 1991 عند تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر كان من الممكن ان يدرأ عن الاقتصاد الوطنى التكلفة التى تحملها نتيجة للتدخل الشديد فى سوق الصرف الاجنبى فى السنوات السبع التالية لعام 1997.

التحليل على الرغم من اهمية الموضوع كما اسلفنا، الا ان مجموعة العمل المكلفة باعداد الدراسة لم تدرك اهمية التعمق فى مثل هذا النوع من الدراسات للاسباب الآتية:

1- انها استندت فى الدراسة الى التعميمات التى تطلقها وسائل الاعلام حول الموضوع، وسادها الاسلوب الصحفى فى السرد وليس الاسلوب العلمى.

2- ان الدراسة لم تعتمد على اى مرجع علمى متعارف عليه فى موضوعات الصرف الاجنبى.

3- انها لم تطلب البيانات من مصادرها الاولية فقفزت الى نتائج غير صحيحة (تركز احتياطى مصر من العملات الاجنبية فى الدولار الامريكى)

4- انها تحيزت ضد البنك المركزى المصرى باتهامه بانه لم يلعب الدور الايجابى خلال عملية التخفيض – او جلوسه كمتفرج(بينما الحقيقة ان قرارات التثبيت وقرارات التدخل قد حملت البنك والاقتصاد الوطنى بتكلفة اقتصادية تفوق حجم تدخله فى محاولة إحداث التوازن حيث فاق حجم تدخله حفاظا على السوق القيمة المحاسبية لانخفاض رصيد احتياطى البلاد من النقد الاجنبى).

5- فات الدراسة ان الدولة لم تتصد منذ زمن طويل- وبالتشريع المناسب- لظاهرة عدم احترام استخدام العملة الوطنية فى المعاملات الداخلية.

6- لم تهتم الدراسة بالربط بين تطبيق "التعويم"، والسياسة النقدية المرادفة لذلك لحين استقرار السوق.

7- ان المبحث الخاص بالطلب على النقد الاجنبى لم يتضمن فى تحليله لبنود ميزان المدفوعات بالطلب المرتبط بالحساب المالى والرأسمالى وهو الذى يشمل تحركات رأس المال قصير وطويل الاجل للاستثمار وللمديونية والدائنية الخارجية، كما ان دراسة عرض العملات الاجنبية لم تشمل التمويل المتاح من خلال الاقتراض قصير ومتوسط وطويل الاجل والذى يوضحه الحساب المالى والرأسمالى ايضا.

8- استند المبحث الثانى على نموذج المدخلات والمخرجات لعام 1999/98 والذى يغطى 32 قطاع ، وكل مدخلات النموذج بالجنيه المصرى، كما انه لا يغطى القطاعات الخدمية كما لا يغطى الدائنية والمديونية ومعاملاتها. فما نموذج المدخلات والمخرجات الا نموذج للتشابكات القطاعية ولا يعتقد فى انه يفسر تفاعلات العرض والطلب على النقد الاجنبى ولا اثرها على سعر صرف العملة الوطنية.

9- من الثابت ان تعويم سعر الصرف لم يكن هو العامل الوحيد المؤثر على معدل

التضخم المحلى ولا تمثل لوحده العنصر المؤثر على حجم (وليس قيمة) الصادرات والواردات كما استنتجت الدراسة فى المبحث الثالث.

10- طلبت الدراسة وضع ضوابط على حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل، بينما يؤدى تطبيق هذه التوصية الى هروب رؤوس الاموال طويلة الاجل على قلتها، ويعتبر ارتدادا عما طبق اعتبارا من عام 1991.

11- طلبت الدراسة مراجعة اسلوب تحديد سعر الصرف فى توصياتها، ولا يعتقد ان هناك اى مجال جديد لتعديل سياسة التعويم عمليا او عرفيا الا من خلال سيطرة الدولة على قرار كل بنك وكل شركة صرافة فى مجال تحديد السعر، وهو امر يخلى سياسة التعويم من فحواها تماما (ربما يطبق هذا الامر حاليا باسوب غير مباشر).

12- طلبت الدراسة اتباع سياسة تمييزية لاستخدام العملات الاجنبية دون توضيح للمعنى المقصود الذى يرجى الا يكون منصبا على نظام العلاوات السعرية الذى طبق فى السبعينيات والثمانينيات فى مصر وثبت فشله.

ما يحتاج الى مراجعة

1- الخطا الفنى فى لجوء البنوك للسوق السوداء لتغطية خطابات ضمان العملاء، وصحة ذلك لجوء عملاء البنوك للسوق السوداء لتوفير النقد الاجنبى اللازم للاستيراد بسبب شحة النقد الاجنبى المتاح كموارد قابلة للاستخدام لدى البنوك المصرية.

2- من الضرورى البحث عن النسبة التى يبعت للبنوك ولشركات الصرافة من النقد الاجنبى باعتبار ان ما يتاح من معروض قابل للاستخدام فى سوق الصرف هو ما يتم استبداله مقابل الجنيه المصرى وليس ما يرد للبلاد إحصائيا.

3- من الضرورى دراسة الآثار المتوقعة لزيادة رؤوس اموال شركات الصرافة كما استحدثها القانون رقم 88 لسنة 2003، وتاثير ذلك على هيكل سوق الصرف الاجنبى وموارده.

4- من الضرورى البحث فى قيمة الودائع بالنقد الاجنبى لدى البنوك اعتبارا من عام 1997 باعتبار انها تعبر عن الطلب على النقد الاجنبى كأصل من الاصول المالية التى يتم الاستثمار فيها.

5- من الضرورى مراجعة موضوع " التحارب الدولية" فى عمليات التعويم والسياسات الاقتصادية (نقدية ومالية) لابد ان تصاحبها.

6- قد يكون من المفيد ان تصاغ دالة للطلب على النقد الاجنبى ودالة لعرضه يكون سعر الصرف هو نتيجة لحل المعادلتين معا.

7- من الضرورى النظر للسياسات طويلة الاجل التى تعيد التوازن بين الطلب والعرض المحليان والطلب والعرض الخارجيان.

الخلاصة يخلص مما تقدم بان الجهد الذى بذل فى اعداد الدراسة كان من الممكن ان يكون اكثر إثمارا لو كانت الدراسة قد تمت بتأنى اكبر وربما بتعمق اكثر. وربما يكون من المفيد ان يمنح فريق البحث من الوقت ومن المراجع ومن البيانات ما يمكنه من الخروج بدراسة يحتاجها متخذ القرار فى مصر.